ISSN: 2090 – 0449 Online
UIF Universal Impact Factor, [0.1101].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [0.88].

جوانب من السياسة الاستعمارية الفرنسية في الصحراء الجزائرية (١٩٥٦ – ١٩٦٢)

د. صالح بن محمد بوسليم
أستاذ محاضر (أ) التاريخ الحديث والمعاصر
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
جامعة غرداية – الجمهورية الجزائرية

مُلَخّصْ

يهدف هذا البحث إلى محاولة الإحاطة ببعض الجوانب من معالم السياسة الاستعمارية الفرنسية بالصحراء الجزائرية ، خلال الفترة ما بين (١٩٥٦ - ١٩٦٢م)، بالإضافة إلى التطرق إلى أبرز النظم الإدارية التي طبّقها الاستعمار، وكذا المناورات الاستعمارية التي خدمت الاقتصاد والمجتمع الفرنسي على حساب سكان المجتمع الجزائري في المناطق الصحراوية في تلك الفترة، وأخيرًا السياسة الديغولية، التي سعى من خلالها إلى فصل الصحراء عن شمال الجزائر. كما تطرقت في الأخير إلى أهم مواقف الأعيان والزعمات المحلية لسكان الجنوب الجزائري من السياسة الاستعمارية عمومًا، ومن مساعي فصل الصحراء عن الجزائر خصوصًا.

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث:	٢٦	يونيو	٢٠١٥
تاريخ قبـول النشـر:	٣٠	أكتوبر	٢٠١٥

كلمات مفتاحية:
الصحراء الجزائريـة، الاستعمار الفرنسي، التعذيب والسجون، الرئيس ديغول، الاستثمار الأجنبي

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:
صالح بن محمد بوسليم. "جوانب من السياسة الاستعمارية الفرنسية في الصحراء الجزائرية (١٩٥٦ – ١٩٦٢)".- دورية كان التاريخية.- السنة العاشرة- العدد الخامس والثلاثون: مارس ٢٠١٧. ص ٨٢ – ٩٧.

مُقَدِّمَةٌ

منذ أن شرعت فرنسا باحتلالها للجزائر سنة ١٨٣٠م، نجد أن الشعب الجزائري لم يستكن للهيمنة الاستعمارية الفرنسية، بل على العكس؛ فقد أظهر رفضًا قاطعًا للوجود الفرنسي على أرضه، وعبَّر عن ذلك بسلسلة من الثورات والانتفاضات المسلحة أذاق من خلالها المحتل الفرنسي طعم الهزيمة المر. ولم يتوقف المشروع الجهادي في الجزائر عند حدود معيّنة؛ إذ كانت رغبة الاستقلال وطرد المحتل الفرنسي أولوية تُراود كل جزائري شريف، وتجسّدت هذه الرغبة في المشروع الثوري التحرري في الفاتح من شهر نوفمبر سنة ١٩٥٤م، ولعل هذا ما جعل فرنسا تتخذ جملة من الأساليب والسياسات على كل الأصعدة للحفاظ على الجزائر والقضاء على الثورة. وانطلاقًا من ذلك، تتركز إشكالية الدراسة في محاولة الاجابة عن التساؤلات التالية: ما هي أبرز معالم استراتيجية السياسة الاستعمارية الفرنسية في المناطق الصحراوية للجنوب الجزائري؟ وكيف ظهرت فكرة فصل الصحراء الجزائرية عن شمالها؟ وفيما تمثلت مواقف أعيان وزعماء سكان الجنوب الجزائري من مساعي فصل الصحراء عن شمال البلاد؟

أولاً: استراتيجية السياسة الاستعمارية الفرنسية في الصحراء الجزائرية

انطلقت المخططات الاستعمارية الفرنسية لاحتلال الصحراء الجزائرية منذ منتصف القرن التاسع عشر الميلادي، وأخذت تتّضح وتتبلور بخصوص الامتدادات الصحراوية، وذلك بوضع مشاريع تهدف إلى الاستئثار بالتجارة مع غرب الصحراء، ومحاولة ربط المستعمرة الجزائرية بنظيرتها بالسنغال، ممّا يفسر كثافة البعثات العلمية والتجسسية إلى الواحات الصحراوية في هذه الفترة بالذات، لسبر أغوارها، والوقوف على أحوالها تمهيداً للتوغل والزحف على الأقاليم الجنوبية للجزائر. وبعد أن سيطرت فرنسا على أغلب مدن وأرياف الشمال الجزائري وقضت على ثورات أهلها، مثل: جهاد الأمير عبد القادر الجزائري، وجهاد الحاج أحمد باي بالشرق الجزائري، و بومعزة، وغيرها من ثورات أو انتفاضات

المرابطين والزعماء. توجهت بعدها أنظار فرنسا إلى الصحراء، وكانت الأهداف الاستعمارية واضحة، منذ العهود الأولى للاكتشافات والرحلات التي قام بها جغرافيون وتجار ورجال دين أوروبيون في الصحراء تمهيدًا للاستعمار. وقد أصدر البرلمان الفرنسي في سنة 1844م قرارًا يقضي بمدّ منطقة الاحتلال إلى الجنوب[1]، وعمل على إنشاء مراكز عسكرية تقوم بمراقبة الأوضاع والسيطرة على حركة التجارة والتموين بين الشمال والجنوب. كما أرادت أن تجعل منها همزة وصل وقاعدة أساسية لإرساء إمبراطوريتها الاستعمارية في قلب العالم، نظرًا لموقعها الاستراتيجي الذي يتربع على مساحات معتبرة، فضلاً عن ثرواتها الكثيرة وخيراتها المتنوعة.[2]

وقد شكّلت الصحراء الجزائرية موضوعًا هامًا في استراتيجية السياسة الاستعمارية الفرنسية؛ وذلك بمختلف محاورها العسكرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وعرفت مجموعة من القوانين والتنظيمات الإدارية، منذ احتلالها وإلى غاية الاستقلال سنة ١٩٦٢م.[3] وكانت القوانين الفرنسية تعترف في جوهرها العام، بأن الصحراء الجزائرية جزء من الجزائر، وعلى رأسها القانون الفرنسي الخاص بالجزائر؛ والذي صدر في سنة ١٨٨٤م، و الذي ينص على أن الصحراء الجزائرية جزء لا يتجزأ من الجزائر، وكان لها بمقتضاه ممثلوها في المجلس الجزائري، وكانت دائمًا تابعة للولاية العامة في الجزائر في كل شؤونها السياسية والإدارية والاقتصادية، ولفرنسا سلطة الاحتلال في الصحراء؛ كما في باقي أنحاء البلاد،[4] لكن سرعان ما أقدمت إدارة الاحتلال الفرنسي غيّرت النظام الأساسي في الجزائر سنة ١٩٠٠م، وإذا بها تقرر إخضاع مناطق الجنوب لنظام عسكري، بينما رفعت هذا النظام أصلا على كافة التراب الوطني، وهذا لعدة أسباب، منها الأسباب القريبة فيما يتعلق خاصةً بصعوبة التغلغل داخل المناطق الجنوبية مما جعل النظام العسكري أَمْثَلُ النظم لتحقيق مواصلة الاحتلال وهذا لعدة جوانب:

- من جانب المناطق المتاخمة للمناطق الصحراوية حتى لا نفكر في مساندة الثوار والمجاهدين
- من جانب هذه المناطق نفسها لجعلها دائمًا تحت مراقبة الحاميات الفرنسية القريبة، إذ أن الخوف في أواخر القرن الماضي من مناطق الأوراس خاصة في الشرق ومناطق الجنوب الغربي.
- إن المعمرين في الجزائر رفضوا أن ينفق من الميزانية على أراضي الجنوب واعتبروا ذلك من صلاحيات الحكومة المركزية.

أما عن الأسباب المحيطة، فتمثلت في أن لجأت فرنسا لتحديد الوضع القانوني لأراضي الجنوب وإخضاعها للنظام العسكري لتدهور الأوضاع الدولية في المنطقة:

- بعد التوقيع على بنود المعاهدة أو الميثاق الأوربي الدولي لمؤتمر برلين الثاني ١٨٨٤- ١٨٨٥م، من أجل تقسيم إفريقيا، فكان أن تقرر بين بعض الدول العظمى أن الصحراء الجزائرية من البلدان الخالية (TERRA NULLIUS).
- خشيت فرنسا من انتقال الصراع الذي كان بين بريطانيا وألمانيا وفرنسا في الغرب خاصةً بين فرنسا واسبانيا في جنوب وشمال المغرب إلى الصحراء الجزائرية.
- عملت فرنسا على ربط مستعمراتها في جنوب الصحراء فيما بينها وبين الصحراء الجزائرية خوفًا من تدخل بريطانيا في هذه المنطقة فحرصت على وجود الجيش الفرنسي بكثافة تحسبًا لكل طارئ.[5]

وبهذا أخت فرنسا تعمل ما بوسعها لإحكام السيطرة، وذلك بانتهاجها جملة من الإجراءات السياسية والإدارية والعسكرية على كل مناطق الجنوب واعتبارها مناطق عسكرية ذات قوانين خاصة، وفي ٢٤ ديسمبر ١٩٠٢م صدر قانون إنشاء مناطق الجنوب بعد تعديلات قدمت للرد على تخوفات وتحفظات البعض، ومن ذلك تخفيف الأعباء المالية على الخزينة الرسمية للجزائر، وكذا تقديم التسهيلات الإدارية والاستيطانية للمواطنين الفرنسيين الذين لم يتجاوز عددهم في أقاليم الجنوب سنة ١٩٠٢م على ٥٣٣٣ أوروبي من أصل ٤٣٦٨١٠ من السكان الأصليين.[6] وبمقتضى قانون (١٩٠٢-١٩٠٣-١٩٠٥م)، تُعَدّ الأراضي الواقعة في الجنوب في نظر سلطات الاحتلال مستعمرة خاصة لها، ولها ميزانيتها المالية وأملاكها، وبموجب هذه القوانين قُسّمت المناطق كبرى:

- منطقة عين الصفراء، وقاعدتها عين الصفراء.
- منطقة غرداية، وقاعدتها الأغواط.
- منطقة تقرت، وقاعدتها تقرت.
- منطقة الواحات، وقاعدتها ورقلة.

ويرأس كل قاعدته ضابط عسكري برتبة رائد "كومندان" وهو المسئول العام عسكريًا وإداريًا أمام الوالي العام، كما قسمت هذه المناطق إلى دوائر وملحقات كالتالي:

منطقة تقرت: بها مركز أولاد جلال وملحق بسكرة وتقرت ووادي سوف.

منطقة الواحات: بها ملحقة الواحات، آبار، عين صالح الهقار.

منطقة غرداية: ملحقة الجلفة، الأغواط، غرداية مركز القليعة (المنيعة).

منطقة عين الصفراء: ملحقة المشرية، البيض، عين لصفراء، بني ونيف بشار، توات.[7]

وكان يهدف هذا القانون الذي صدر في سنة ١٩٠٢م، وجميع النصوص اللاحقة، إلى تحقيق ما يلي:

- تقليد الحاكم العام في الجزائر (وليس أية سلطة خارج السلطة) السلطات اللازمة لإدارة أراضي الجنوب الجزائري.

- الحد من نظام الإدارة الخاصة المقرر لأراضي الجنوب عن طريق الإبقاء على الوحدة بين الشمال والجنوب في بعض المجالات الإدارية.
- المحافظة على مبدأ الوحدة السياسية بين جزئي الجزائر و تطبيق هذا المبدأ.

وهكذا كان الحاكم العام للجزائر، هو الذي يمارس إدارة أراضي الجنوب الجزائري بصورة مباشرة أو عن طريق دائرة تدعى (إدارة أراضي الجنوب) ملحقة بمكتب الحاكم العام في مدينة الجزائر. وهكذا أو على سبيل المثال في مجال القضاء الإداري كان الاختصاص المعقود لمجالس ولايات وهران والجزائر وقسنطينة يشمل أراضي الجنوب المقابلة، أي أراضي عين الصفراء، وغرداية وتقرت والواحات.[٨] وقد أدخل النظام العسكري المقرر لمناطق الجنوب بعض التعديلات لتحقيق التجانس الإداري على كافة القطر الجزائري.[٩] وفي هذا الإطار اتخذ الحاكم العام جول كارد (J.CARDE) عددًا من المقررات انتقلت بمقتضاها السلطات البلدية إلى أيدي حكام مدنيين في البلديات المختلطة بعد أن كان يتولى هذه السلطات ضباط عسكريون في بلديات: (الجلفة - الأغواط- بسكرة - تقرت - المشرية وعين الصفراء).[١٠]

وعلى هذا النحو جاء الأمر الصادر في (١٩٤٥/٠٨/١٧م) في شأن انتخاب الجمعية الوطنية التأسيسية الفرنسية الذي نص في مادته (الرابعة عشر) بوضع مرسوم يحدد كيفية تطبيقه في الجزائر، وقد صدر مرسوم التطبيق في اليوم ذاته، فمنح الجزائر (٢٦) مقعدًا توزع مناصفة بين فرنسيي الجزائر ومسلمي الجزائر "فكانت ولاية وهران- عين الصفراء نواب عن المسلمين، تنتخب خمسة نواب عن الفرنسيين وثلاثة نواب عن المسلمين، وكانت ولاية الجزائر – غرداية تنتخب خمسة نواب عن الفرنسيين وأربعة عن المسلمين وكانت ولاية قسنطينة – تقرت تنتخب ثلاثة عن الفرنسيين وسنة عن المسلمين "وواضح أن التمثيل النيابي للجزائر قد شمل الجزائر كلها بما فيها مناطق الصحراء،[١١] ومباشرة بعد الحرب العالمية الثانية وبمقصد تقديم إصلاحات إدارية وسياسية لأهل الجزائر، صدر قانون ٢٠ سبتمبر ١٩٤٧م كقانون أساسي جديد للجزائر، حيث يتضمن من بين "إصلاحات" إلغاء النظام العسكري بأقاليم الجنوب.[١٢]

ولقد ألحقت أراضي الجنوب بجزائر الشمال، وكان ذلك تأكيدًا جديدًا بوحدة التراب الجزائري، فقد ألغت المادة (٥٠) من هذا القانون أراضي الجنوب في نصها القائل: "يُلغى النظام الخاص بأراضي الجنوب، وتعتبر هذه الأراضي ولايات، وتحدد بقانون، بعد استطلاع رأي الجمعية الجزائرية الشرائط التي بمقتضاها تؤلف هذه الأراضي كلا أو بعضا، ولايات متميزة، أو ولايات مندمجة في الولايات الموجودة أو التي ستنشأ. يُلغى المرسوم الصادر في (١٩٠٣/٠٩/٣٠م)،[١٣] وتدمج ميزانية أراضي الجنوب في ميزانية الجزائر اعتبارًا من أول كانون الثاني - جانفي (يناير) ١٩٤٨م".[١٤]

وتطبيقًا لأحكام المادة الخمسين من النظام الأساسي؛ استطلعت الإدارة الفرنسية في ديسمبر ١٩٤٩م، رأي الجمعية الجزائرية في مشروع قانون يقضي (بإعادة تنظيم أراضي الجنوب)، حيث دارت مناقشات الجمعية حول هذا الموضوع في ديسمبر ١٩٤٩م، وفبراير ١٩٥٠م، ووافقت على المشروع، إذ نصت المادة الأولى على: "إن الاقسام الإدارية التي بيانها هي أراضي الجنوب سابقًا، تصبح مرتبط بولايات الجزائر على الوجه تنظيم القسم الثاني في شكل مناطق صحراوية، فالمشروع إذن يوضح جليًا أن هذه المناطق ستظل خاضعة لسلطة حاكم الجزائر العام، إنما هي جزائرية، وإنها تخضع مؤقتًا لنوع من التنظيم".[١٥]

السعي لجعل الصحراء إقليمًا إداريًا مستقلاً (١٩٥١- ١٩٥٦)

أودعت الحكومة الفرنسية في سنة ١٩٥١م مشروع قانون يرمي إلى إلغاء أراضي الجنوب وربطها بالشمال وفقًا للرأي الصادر عن الجمعية الجزائرية، غير أن اللجنة الداخلية في الجمعية الوطنية الفرنسية التي أبدت هذا المشروع في (١٩٥١/٠٩/٢٠م) لم تلبث أن رجعت عن تأييدها له في (١٩٥٢/٠٦/٠٤م). ومنذ ذلك الحين تعددت الاقتراحات الرامية إلى دعوة الحكومة الفرنسية لإيداع مشروع قانون بتحويل (الصحراء الإفريقية الفرنسية) إلى إقليم يتمتع بالاستقلال الذاتي في ما وراء البحار، منها (قانون جولي) بشأن تحويل (الصحراء الإفريقية الفرنسية) إلى إقليم إداري مستقل ذاتيًا متميز عن الأراضي المتاحة في سنة ١٩٥٢م. وفي سنة ١٩٥٣م قدم اقتراح آلدوي الرامي إلى تنظيم قومي للاقتصاد الصناعي للمناطق الصحراوية، اقتراح "بوبا" وجماعة الفلاحين لإعلان الصحراء (أرضًا وطنية) في سنة ١٩٥٤م، وهو اقتراح يرمي إلى تحويل أراضي جنوب الجزائر إلى ولاية جزائرية باسم (الولاية الصحراوية) وغيرها من القوانين.[١٦] وآخر مشروع كان في ١٤ ديسمبر ١٩٥٥م، غير أنها لم ترى النور، واقتصر على تطبيق المادة (٥٠ من قانون ٢٠ ديسمبر ١٩٤٧م) على إلغاء النظام الخاص بإقليم الجنوب.[١٧] وتجدر الإشارة إلى؛ أن الجمعية الجزائرية اعترضت بشدة على المساس بوحدة الجزائر، فلقد "احتجت على كل بتر يطرأ على كل جزء من أرض الجزائر بغية إدماجه في أرض مستقلة ترتبط مباشرة بالحكومة الفرنسية "، وظلت هذه الجمعية تناضل من أجل وحدة الأراضي الجزائرية، إلى أن توارت عن المسرح بمقتضى المرسوم الصادر في (١٩٥٦/٠٤/١٢م). وفي ديسمبر من نفس السنة قدم إلى البرلمان الفرنسي مشروع قانون يقضي بأحداث المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية (OCRS).

وقد نصّت المادة الأولى من المشروع الحكومي رقم: (27-57) المؤرخ في ١٠ جانفي (يناير) ١٩٥٧م ما يلي: "أحدثت المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية غايتها استثمار المناطق الصحراوية من الجمهورية الفرنسية وتنميتها الاقتصادية، ورفع مستواها الاجتماعي، وتشترك فيها الجزائر وموريتانيا والسودان والنيجر وتشاد".[١٨] وفعلاً أعلن عن ميلاد المنظمة، ولقد كان من الأهداف

المعلنة من إنشائها هي إعطاء الدفع الكامل للتنمية في الصحراء والتنسيق بين مختلف الشركات التي كثفت حضورها منذ سنوات (١٩٥٢-١٩٥٣-١٩٥٤م)، وخاصةً تلك المختصة بالبحث والتنقيب والاستغلال بالصحراء.[١٩] ولعل ما يظهر جليًا إدراك فرنسا المبكر لأهمية الصحراء هو التعديلات المتكررة فيما يخص تنظيم الإشراف على الصحراء، فبعد أن كانت في الفترة الممتدة من ١٩٠٢ إلى١٩٤٧م خاضعة للسلطة الحاكم العام في الجزائر، وأصبحت في الفترة (١٩٥٧-١٩٧٤م) تدار بواسطة ممثلي الحاكم العام في المنطقة، وهذا بعد تكوين المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية وقد أنشا في الشهر الثالث من عام ١٩٤٨م مكتب التنقيب عن المعادن في الجزائر تشمل نشاطه ولايات الواحات والمساورة كما منحت الرخص الأولى لتنقيب عن المحروقات في الصحراء خلال عام (١٩٥٢-١٩٥٣م).[٢٠]

ومن مظاهر هذه الحقيقة أن أراضي الجنوب الجزائري ظلّت تخضع للإدارة العسكرية الفرنسية وتحكم بموجب قوانين خاصة تطورت في ثلاث مراحل متميزة:

- **الفترة الأولى:** وفيها حكمت الصحراء بموجب (القانون الصحراوي) منذ سنة ١٩٤٢-١٩٤٧م.
- **الفترة الثانية:** وفيها حكمت الصحراء بموجب قانون ١٩٤٧م حتى سنة ١٩٥٧م.
- **الفترة الأخيرة:** وفيها حكمت الصحراء بإنشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية.[٢١]

ولقد تميزت الإدارة في مناطق الجنوب بجملة من الخصائص، وتتمثل في أن أنواع البلديات الموجودة في الشمال غير موجودة في الجنوب ماعدا البلديات المختلطة (Communes Mixtes)، وهي القاعدة العامة في التنظيم الإداري، أما البلديات فإنها تسمى دوائرCercles والملحقات Annexes فضلا عن مكاتب الشؤون العربية فالبلديات المختلطة يرأسها في الشمال متصرف وفي الجنوب ضابط من رتبة رائد وتوجد سبعة بلديات مختلفة في الجنوب. وهناك البلديات الأهلية (Communes Undigenes)، وهي عادة خاصة بالقبائل في الجنوب ويوجد هذا النوع سبعة يحكمها قائد يشرف على قبيلة كاملة تحت إشراف رائد البلدية المختلطة أو الملحقة ويدعى القائد أغا أو باشا أغا حسب أهمية القبيلة وقد أعادت الإدارة العسكرية في الثلاثينات لقب "شيخ العرب" ومنحته لباشا أغا الزيبان ابن قانة، ورتبة الخليفة ومنحتها لباش أغا جلول بالأغواط، والجدير بالذكر هنا؛ أن لكل قبيلة مجلس أو جماعة يعينها الوالي العام.[٢٢] بالإضافة إلى هذه السياسة التعسفية في القوانين والإدارة في الصحراء الجزائرية، مارست هذه الإدارة في حق سكان الصحراء أبشع صور البطش والتنكيل، منذ أن وطأت أقدام المستعمر الغاشم أراضي الصحراء إلى أن نالت الجزائر استقلالها، وتجلت هذه الهمجية في عدة مظاهر من تعذيب وسجون ومحتشدات وغيرها من أشكال القمع المتواصل النفسي والجسدي.

ثانيًا: التعذيب والسجون والمحتشدات في الصحراء الجزائرية

عانى الجزائريون من ويلات التعذيب؛ جراء الأعمال الوحشية التي قام بها جيش الاحتلال الفرنسي؛ فمداهمة البيوت وهدمها واستباحة القرى وترك أبواب المنازل والدكاكين مفتوحة أيامًا عديدة، حيث أصبح المواطن ينام بثيابه لا يعرف ساعة اختطافه، بالإضافة إلى حرق الخيام. ويزداد العمل الإجرامي كلما انكسرت شوكة وازدادت خسائر العدو، وهذا الوضع أصبح مألوفًا لدى سكان ولاية بسكرة والاغواط وغرداية.[٢٣] كما أصدرت وزارة الداخلية الفرنسية بيان بإعلان حالة الطوارئ في ١٩ مارس ١٩٥٥م القاضي بالنفي والإقامة الجبرية، ومداهمة المنازل وتفتيشها ليلاً ونهارًا، ونقل السلطات المدنية إلى الهيئات العسكرية؛ بما فيها القضاء، كما ازدادت مراكز العدو في المنطقة وكثرت أبراج المراقبة ونقاط التفتيش وغلقت الشوارع والأحياء بالأسلاك الشائكة، وتصاعدت الاعتداءات على المواطنين وحرماتهم وممتلكاتهم، وزرعت المعتقلات والسجون والتهجير الفردي والجماعي.[٢٤]

لقد تنوعت أساليب القمع وتواصلت منذ اعتلاء الجنرال ديغول رئاسة الجمهورية الفرنسية إلى يوم إيقاف القتال، وكان المواطنون في المدن والقرى وفي البوادي عرضة له، وعهد القيام بذلك لعدّة مصالح مختصة، نذكر منها ما يلي: /الشرطة - شرطة الاستعلامات العامة- الشرطة القضائية- المكتب الثاني- المكتب الخامس- الحراسة الإقليمية- لاصاص (الشؤون الأهلية)- لاكاص (المركز الإداري الخاص)- الحركة- الفرق الصحراوية (المهارى)- الفرق المحمولة- الدرك/. وارتكزت مخططات العدو على إضعاف معنويات المواطنين مستعملة شتى أنواع القمع؛ معلنة حربًا نفسية مكثفة ومنسقة، طويلة المدى مع استعمالهم طرق اغرائية منها:

- الشبيبة الديغولية: التي أصبحت تؤطر ما يسمى "ديار فرنسا" (maisons de france) لتمكين شبيبة الأحياء الشعبية من المغريات، مثل الموسيقى والسينما والرقص لإلهائهم واكتسابهم لصف فرنسا.
- منظمة الآنسة "سيدة قارة"، التي كانت تحت إشراف السيدة "صلان"، وتتلخص مهمتها في تجنيد الجزائريات ضد الثورة ليقمن بالتدخل لدى العائلات الجزائرية لترك الحجاب والاختلاط بالرجال وذلك ما يسمونه بالتقدم.[٢٥] كما كان الاستعمار الفرنسي يمارس عمليات التصفية الجسدية الهادئة بدون محاكمة، سواء منها داخل السجون والمحتشدات أو خارجها.[٢٦]

ومن أساليب التعذيب سكب الخمر عنوة في الفم الأسير ليتجرعها مرغمًا، والتعذيب بالكهرباء والماء في الجسد عامة والمناطق الحساسة وبتر الأعضاء وقلع الأظافر وتشريح الجسد ودره بالملح والمواد الكيماوية الحارق والحرق بالسجائر.....إلخ.[٢٧] فالسجون تحولت إلى قطع من جهنم، يتعرض فيها الأشخاص إلى شتى أنواع العذاب الجسدي والمعنوي التي فاقت بها النازية والفاشية بكثير.[٢٨] وبذلك لم تستطع السجون القديمة والبالغ عددها حوالي سته وعشرون (٢٦) سجنًا، استيعاب العدد الهائل من المناضلين، وأصبحت لكل ثكنة ومركز سجنًا خاصًا، علمًا بأن عدد مراكز العدو فاقت مائتي (٢٠٠) مركز. أما التعذيب فقد مارسه جيش الاحتلال باسم الحضارة والتمدن أبشع أنواع التعذيب، ويدرج هذا النوع من الإجرام من الصدفة إلى الهواية ثم الإدمان، وانتهى إلى عملية الاحتراف.[٢٩]

وبالنظر لعدم استيعاب السجون للعدد الكبير للموقوفين، اعتمد الاستعمار على المعتقلات، لأن السجون امتلأت والمحاكم ليس لها وقت بأن تتفرغ للنظر في استكمال الملفات. ولأن المعتقلات توفر الكثير من الإجراءات التي لا تحتاج إلى البحث الدقيق ولا إلى المحاماة. والمعتقل يطلق على كل مكان يجمع فيه الأشخاص وتقيد فيه حريتهم و يساقون إليه نتيجة لفوض طارئة أو لثورة قائمة، فلا يتعرض من في المعتقل للمحاكمة.[٣٠] وكانت تختار أماكنها التي تتمتع بالهدوء والاستقرار، ويفضل أن تكون في أماكن نائية وخالية من السكان وعلى أبواب الصحراء، وتراعي فرنسا الحرارة الصيفية والبرودة القاسية في الشتاء عذابًا للمعتقلين وإهانة للمحتشدين، ويحيطها العدو بسياج من الأسلاك الشائكة، وتزرع القنابل والألغام من ورائها لكي لا يفر منها المعتقلون، ومن بين المعتقلات في الصحراء معتقل "أفلوا"، الذي يقع حاليًا في ولاية الأغواط، وتختلف حياة المعتقلين باختلاف الإدارة التي تسيرهم، وكان المعتقلون يتعرضون للعذاب النفسي، لأنهم ليسوا مجرمين لكي يبث في أمرهم.[٣١]

كانت الحصارات الفعلية تتجدد مرات كثيرة بسبب وقوع المعارك والكمائن والاشتباكات، مما أدى بالسلطات إلى إقامة محتشدات مؤقتة للسكان، فقد ساهمت هذه الحصارات في خلخلة الوضع الاقتصادي من حيث توقف حركة التجارة وتعطيل الأعمال الفلاحية نتيجة لاحتجاز الأشخاص في المحتشدات لمدة طويلة فمثلا مدينة متليلي تراجع إنتاجه كما أن الأسلاك الشائكة تسببت في انقطاع التبادل التجاري.[٣٢] كما اقترنت هذه الحصارات بأعمال وحشية، من نهب وسلب والاعتداء على الحرمات، خاصةً من قوات اللفيف الأجنبي، وقد ترتب عن ذلك وضع نفسي متوتر، وتسبب في كثير من حالات الإجهاض وانخفاض معدلات النمو وكعيّنة من هذه الأعمال، حصار مدينة القرارة بغرداية أيام: (٢٨-٢٩-٣٠) أكتوبر ١٩٦١م، حيث تم إخراج الرجال والنساء ونهبت الأملاك والبيوت، وأجهضت حوالي تسعة وثلاثين امرأة (٣٩) وتم انتهاك عرض ثماني فتيات.[٣٣]

ومن ذلك أيضًا، قمع الإدارة الفرنسية لأكثر من ١٥٠٠ عامل من العمال البتروليين في جهة ورقلة، حيث نقلوا إلى المحتشدات الموجودة في الشمال،[٣٤] كما كان يجبر السكان ترك أبواب منازلهم مفتوحة ليلاً ونهارًا لتمارس دوريات التفتيش إرهابها متى شاءت لا تميز بين امرأة حامل أو شيخ أو رجل أو طفل، مباح لرجالها انتهاك الحرمات على مرأى ومسمع من أفراد العائلة، وكذلك تأطير الأحياء بما يسمى "الدفاع الذاتي" والضغط على أسر المجاهدين بالاعتقال تارة، والتعذيب تارة أخرى، وبالاستفزاز في أهون الحالات، وبإرغام تلك الأسر على تقديم أبنائهم رهائن مقابل الأفراد الملتحقين بالثورة، وإلحاق الضرر بممتلكاتهم التي تعرضت للنهب والتهديم، وهكذا فان المواطنين قد فقدوا (٨٠%) من إبلهم وأغنامهم، لأنها كانت تستعمل في إخفاء آثار أقدام المجاهدين في الأماكن الرملية.

ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل تجاوزه إلى حد جمع السكان في المساحات العامة وعرض الأسرى وجثث الشهداء أمامهم إرهابًا وانتقامًا، وإرغام المواطنين على التقدم لفتح الطرقات الملغمة وإحاطتهم بالأسلاك الشائكة في القرى والمحتشدات وحفر قبورهم بأيديهم تحت أشعة الشمس ثم قتلهم، وحظر التجول في الليالي وأجزاء من النهار وإحصاء كل خيام البادية، حتى تسهل مراقبتها من طرف الطائرات، كما اتّبع الاستعمار على المواطنين خطة التقتير في توزيع المواد الغذائية تجويعًا لهم من جهة ومنعا من وصولها إلى المجاهدين من جهة أخرى.[٣٥] بالإضافة إلى ذلك، تمّ تسليط المنظمات المناوئة، مثل قوات بلونيس، وخليفته عبد الله السلمي، التي كانت تقوم بذبح المعتقلين، وكذا منظمة اليد الحمراء (LA MAIN ROUGE)،[٣٦] ومنظمة الجيش السري (O.A.S) (L'Organisation de l'Armée secrete)،[٣٧] وقد تأسست هاتين المنظمتين في اسبانيا لتباشر عملها داخل التراب الجزائري، وإثارة الفتن بين القبائل والعشائر وتسليح القوم والحركة.

ورغم كل ما ذكر، لا يمكن تصور المعاناة التي لاقها سكان الصحراء بالجزائر، سواء ما تعلّق بالإجراءات التي كانت تطبقها الإدارة الفرنسية على المواطنين؛ علمًا أن الصحراء كانت قبل الثورة ضمن المناطق العسكرية التي أنشأتها فرنسا، منذ دخولها إلى الجزائر وبالتالي لا حسيب ولا رقيب لما يقوم به الحكام من تعسف و إجرام.[٣٨]

ثالثًا: مساعي فرنسا لفصل الصحراء الجزائرية عن الشمال

استهدفت فرنسا الاستعمارية فصل أكبر جزء من التراب الجزائري كنتيجة مباشرة للمسار الذي عرفته الثورة بعد ١٩٥٦م، ولتفصيل هذا الأمر استصدرت عدة إجراءات تشريعية وإدارية وسطرت برنامجًا اقتصاديًا استغلالا للثروات الاقتصادية، إلى جانب سلسلة من التدابير السياسية، الإدارية والعسكرية سعيا منها

إلى إبقائها خارج دائرة المد الثوري؛ تمهيدًا لما سيسفر عنه مستقبل الثورة الجزائرية.

١/٣- الإعداد لفصل الصحراء:

لقد عبّر الكثير من الساسة الفرنسيين عن تمسكهم بالصحراء الجزائرية، إذا ما استحال عليهم حل القضية الجزائرية، هذا الحرص البالغ على الاحتفاظ بالصحراء لم يكن عبثا بل فرضته عليهم دوافع وأسباب عديدة من بينها الأسباب الاقتصادية، وبعد أن تأكد للمستعمر ما تزخر به الصحراء الجزائرية من ثروات بترولية ومعدنية، أخذ يراوده حلم فصل الصحراء عن الجزائر، ولا سيما بعد أن انتشر لهيب الثورة التحريرية الذي راح يدخل اليأس إلى نفس المستعمر ويقطع أمله في شمال البلاد،[٣٩] فأخذ يتراجع نحو الصحراء لإرساء امبراطوريتة الجديدة، فمنذ سنة ١٩٥٦م، بدأت المشاريع الفرنسية تتضاعف واللجان الفرنسية تتضاعف واللجان الفرنسية والدولية تردد "الصحراء هي فرنسا" إلى غير ذلك من الادعاءات ..إلخ. وقد وافق المجلس الوطني الفرنسي يوم الجمعة ١٤ ديسمبر ١٩٥٦م بأغلبية ٣٧٦ صوتًا ضد ١٦٠ على مشروع قرار لتكوين منظمة مشتركة للنواحي الصحراوية تلك الموافقة التي علق عليها "أريك ريون" بقوله: "إن المجلس الوطني بموافقته على هذا المشروع يكون قد أنار مستقبل الجزائر وإفريقيا الشمالية وإفريقيا الوسطى وفرنسا وأوروبا".[٤٠]

قد يعتقد البعض أن الغرض من محاولة فصل الصحراء، كان محدودا على الثروات البترولية والاحتفاظ بها حكرا على الدول المستعمرة، نعم كان ذلك هو الوجه الظاهر للمحاولة، ولكننا حينما نعود لمضمون تقرير "ماكس لوجان" الوزير الفرنسي للصحراء حينذاك، تتضح لنا جليًا الأهداف الحقيقية لهذه المحاولة التي كانت مرسومة على الأمد البعيد. إن الوزير الفرنسي قد اعتبر أن تقسيم الصحراء في العهود الغابرة بين البلدان المتجاورة كان عملاً تعسفيًا، وأن الصحراء كانت منطقة عبور مجهولة أو مهملة من لدن الدول المجاورة بين الجزائر وإفريقيا الغربية الفرنسية وإفريقيا الشرقية، ويرى الوزير الفرنسي وحدة الصحراء لا جدال فيها رغم اختلاف شعوبها، والتي كانت خاضعة للاستعباد قبل التواجد الفرنسي؛ على أن الشعوب التي لم تخضع للاستعمار تمّ اكتشافها وأصبحت فرنسية وبقيت جد وفية لفرنسا، وأن المنطقة المشتركة للمناطق الصحراوية هي التي تضمن لفرنسا استقلالها في مجال المحروقات، ويعتبر الصحراويين كمواطنين فرنسيين عليهم واجب المشاركة في إدارة شؤونها وفي تسير مصالحهم والهدف هو خلق حضارة جديدة وبطبيعة الحال وعلى حسب ما تقدم فلن تكون هذه الحضارة إلا فرنسية.

وهذا يبين أن الاستراتيجية المعتمدة على الأمد البعيد لمحاولة اقتطاع الصحراء الجزائرية عن الشمال، وهو الأمر الذي كان يخطط له لبقية الأجزاء الأخرى من الصحراء في البلدان الإفريقية، وكما قال الوزير الفرنسي فتصبح الصحراء قاعدة هامة وفريدة من نوعها تمكن الاستعمار الفرنسي من إحكام سيطرته على كل البلدان المجاورة ولما لا العودة إليها واستعمارها من جديد.[٤١] وفي الوقت الذي كانت تنطلق فيه هتافات مجنونة على غرار (من دنكرك إلى تمنراست) تتغنى بها جماعة تتوهم في غمرة الرقي السحرية أن مجرد ترديد الرغبة يكفي لتوليد الحقيقة، في ذلك الوقت كانت الحكومة الفرنسية والبرلمان الفرنسي يقيمان الطقوس ذاتها، فيتخيلون أن سن قانون وإصداره، يكفي لإسباغ الحياة على وهم خرافي، وعلى هذا النمط حاولوا أن يعلنوا أن الصحراء الجزائرية هي أرض فرنسية بشكل نهائي ورسمي وسيادي، وآخرون من رجال السياسة يرون أن فرنسا قد وضعت يدها على (مال متروك لا صاحب له) فالمسألة مسألة أرض خالية لا يقطنها أحد ولا يملكها أحد وأولئك المليون مخلوق بشري من أبناء صحراء الجزائر؟ إنهم غير موجودين بإرادة القانون ووقاحة الاستعمار[٤٢]!!

فبعد تهيئة الأرض السياسية والعسكرية والدبلوماسية وتخدير الرأي العام الجزائري و الفرنسي والعالمي والمحافل الدولية لفصل الصحراء، قامت رئاسة الجمهورية الفرنسية في (٠٨/٠٧/ ١٩٥٧م)، بإصدار مرسوم فصل الصحراء عن بقية التراب الجزائري وجعل كيان خاص للصحراء التابع مباشرة لفرنسا حسب تصريحات القادة الفرنسيين من أن الصحراء فرنسية، وجعلت لها وزارة خاصة مستقلة ماليًا وسياسيًا وإداريًا تتلقى أوامرها وتعليماتها من قصر الإليزيه بفرنسا،[٤٣] وكانت تهدف فرنسا من وراء هذا الفصل إلى عدّة أهداف، وهي كما يلي:

اقتصاديًا: إن الصحراء الجزائرية تزخر بالمواد الأولية كالحديد والفحم والنحاس والزنك والرصاص والقصدير واليورانيوم، إضافة إلى الغاز الطبيعي والبترول اللذان يعتبران رهانا لفرنسا، وقد عبر عن ذلك ديغول بقوله: "إن البترول هو فرنسا، ولا شيء غيرها"، فالرهان البترولي معناه الرهان الاقتصادي الديغولي، ويتمثل في تغطية حاجة الاقتصاد الفرنسي من الطاقة وتصدير الفائض إلى الخارج خاصة لأوروبا، وبهدف الحصول على استثمارات والاستفادة من المساعدة التقنية الأجنبية في صناعة النفط والدخول إلى الأسواق البترولية العالمية، وقدمت مجموعة من التسهيلات المالية والجمركية لتحقيق ذلك.[٤٤]

سياسيًا: إن الصحراء الجزائرية هي أداة وصل بين شمال إفريقيا وجنوبها، وبتالي فإن فرنسا بارتكازها في الصحراء تبقى على اتصال بالبلدان الإفريقية بعد حصول عدد كبير منها على استقلالها، وذلك للحفاظ على مصالحها الاستراتيجية.

عسكريًا: الحفاظ على المراكز العسكرية لإجراء التجارب النووية والفضائية التي شيدتها فرنسا، وهي ذات أهمية بالغة في إطار الصراع بين الشرق والغرب، واستقلالية المنظومة العسكرية الفرنسية، وقد كشفت المجلة العسكرية الفرنسية في مارس ١٩٥٩م حقيقة الاعتماد على الصحراء في المجال العسكري "إن فرنسا تجد نفسها في وضعية ممتازة من هذه الناحية، ناحية الحاجة إلى

الميادين الشاسعة في الحرب الحديثة، نظرًا لاتساع الصحراء وقربها النسبي من الوطن الأم، وهذه الوضعية الممتازة من شانها أن تؤثر تأثيرًا كبيرًا في تطوير دفاعنا الوطني نظرًا لأهمية مشكل الصواريخ وإلى مدى ارتباطه بمبدأ التجارب".[٤٥]

٢/٣- مناورات الرئيس الفرنسي ديغول لفصل الصحراء عن الشمال:

بعد الاحتلال الكامل للصحراء الجزائرية، أصبحت فرنسا تعتبرها حلقة ربط بين أرجاء الإمبراطورية الفرنسية في إفريقيا، ومع تصاعد حدة الثورة التحريرية الجزائرية المسلحة، أدرك الاستعمار أن الاستقلال بات وشيكا؛ فهرع لوضع مخططاته لفصل الصحراء عن الشمال وبمجيء ديغول[٤٦] إلى الحكم زادت المناورات في كل الاتجاهات السياسية والعسكرية والاقتصادية. فالسياسة الفرنسية في الصحراء كانت تهدف إلى فصل الجنوب الجزائري عن الشمال وإخضاعه إلى نظام عسكري خاص، بهدف التوسع في إفريقيا جنوبا، ومنافسة الدول الأوروبية بتكوين مواطن نفوذ لها، ولعل من أبرز المناورات التي سلكتها في سبيل تحقيق ذلك، نذكر منها:

(٢/٣) ١- المناورات السياسية:

قام ديغول في ديسمبر ١٩٥٨م بزيارة إلى مدينة تقرت في صحراء الجزائر، ولعل اختياره لواحة مترامية وسط الرمال لإلقاء خطابه لم يكن اعتباطًا، بل كان من أجل نيل خيرات الجنوب ككنز دائم متخليا بذلك على الشمال باسم الاستقلال، بل زاد تمسكه بها بعد ذلك، وقد اتبع في ذلك عدة أساليب لأجل فصلها عن شمال الجزائر.

تغيير الوضع القانوني والإداري للصحراء:

على إثر اكتشاف بترول الصحراء في ١٠ جانفي (يناير) ١٩٥٧م، صدر قرار عن البرلمان الفرنسي يقضي بفصل الصحراء عن الشمال، وفي جوان من نفس السنة أحدثت الإدارة الفرنسية إدارة خاصة بالصحراء عين على رأسها ماكس لوجان،[٤٧] وبموجب إجراء إداري صدر في (١٩٥٧/٠٨/٠٧م)، تمّ أحداث عمالتين في الصحراء بعد أن كانتا مقسمتين بين العمالات الثلاث،[٤٨] وفي أكتوبر ١٩٥٧م أصبحت العمالتين تلحق مباشرة بفرنسا وأطلق عليها اسم الصحراء الفرنسية، ويمثلها وزير يقيم بفرنسا. وفي عهد الجمهورية الخامسة قام ديغول بتعيين لويس جوكس[٤٩] كاتب دولة لدى الوزير الأول يختص بالقضية الجزائرية وفضاء الصحراء وأسندت هذه الوزارة إلى إدارة مركزية، بها مصلحة الشؤون الصحراوية وتتكون من ثمانية أعضاء، إضافة إلى ستة آخرين، وهي الهيئة العليا للمنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية[٥٠] (OCRS)، التي تهتم بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية وهي تابعة للاتحاد الفرنسي تحت إدارة موحدة.

وفي (١٩٥٩/٠٩/١٦م)، أعلن ديغول في خطاب له عن اعترافه بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم في الولايات الاثني عشر، حيث قال: "... إذا أبقاني الله حيا وأنصت الشعب لي بأن أطلب من الجزائريين في المحافظات الاثني عشر ماذا يريدون أن يكونوا في النهاية". وهذا يعني استبعاد عمالتي الساورة والواحات أي (الصحراء)، كما أعلن عن دعوته للتفاوض لكن دعوته هذه لا تخلوا من مناورات لفصل الصحراء، ولكسب تأييد الدول الأجنبية قدمت فرنسا امتيازات وإغراءات كبيرة من أجل الاستثمار في كل الصحراء.[٥١] وما يؤكد تعلق فرنسا بسياسة فصل ما جاء على لسان ديغول" الصحراء أرض عظيمة للمستقبل بين عالمين، عالم البحر المتوسط وعالم إفريقيا السوداء،[٥٢] ستؤمنها من الآن فصاعدًا لتصارع رمالها الحرقة، ولتفتح عهدًا جديدًا أمام الجزائري وإفريقي بين أمام فرنسا وأروبا"[٥٣] وكذلك ما قاله ميشال دوبيري"[٥٤] الصحراء جزائرية، وستبقى إلى الأبد. وفي (١٩٦٠/١٢/٠٧م) صدر قرار وضعت فيه شروط للدخول إلى عمالتي الساورة والواحات وبترخيص من الحاكم العام الإداري، كما ينص بنده الأول على هاتين العمالتين، هما جماعات إقليمية تابعة للجمهورية الفرنسية إن الهدف من هذه الإجراءات الإدارية والتغيرات القانونية هو الاحتياط للمستقبل تمهيدًا لفصل الصحراء عن الشمال في اضطرارها للاعتراف باستقلال الجزائر وتضم ولاية الواحات، ومقرها الأغواط والدوائر الآتية:

- دائرة الأغواط: وتضم غرداية وقسم من البيض.
- دائرة ورقلة: وتضم الواحات وقسم من البلديات المختلطة بالواد.
- دائرة تقرت: وتشمل قسما من تقرت ومن حولها.
- أما ولاية الساورة ومقرها كلومب بشار وتضم قسمًا من عين الصفراء، وتنقسم إلى دائرتين:
- دائرة بشار: وتضم الدائرة المختلطة لكلومب بشار.
- دائرة أدرار: وتشمل بلديات توات وقورارة.

مناورة الحكم الذاتي "إنشاء جمهورية الصحراء المتحدة":

عرضت فرنسا على سكان الجنوب مشروع تقسيم الصحراء، وقد نوقش المشروع في المجلس الوطني الفرنسي خلال الدورة المنعقدة يومي ٢٨ و٢٩ جوان ١٩٥٨م، حيث عرض "لوي جوكس" هذا المشروع، وفي سنة ١٩٥٩م، بدأت تعمل على تنفيذ المشروع مستعينة بأحد أعوانها الذي كلّفته بمهمة تهيئة الزعامات المحلية وحشد التأييد للمشروع، وعقد أول اجتماع بالأغواط سنة ١٩٥٩م الهدف منه إطلاع بعض الشخصيات المحلية والأعيان على المشروع وضمان تأييده، وفي نفس الفترة عُقد اجتماع آخر في سانت أوجين بالعاصمة خلال مأدبة غذاء حضرها بعض أعيان منطقة الجنوب، وقد كثرت الاجتماعات واللقاءات التي كانت سرية بين الإدارة الفرنسية وبعض النواب والأعيان الهدف من ورائها تهيئة الأجواء لمشروع الفصل. كما رفعت فرنسا شعار" ثروات الصحراء لفائدة جميع الصحراويين"، وتنفيذًا لهذه المؤامرة، لجأ ديغول إلى إغراء بعض الشخصيات الصحراوية لكسب تأييده لفكرة إقامة حكم ذاتي في الجنوب، والضغط عليهم

لإقناعهم بهذا المشروع. لذا قام المندوب العام للمنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية ببرمجة زيارات متعددة إلى مختلف المناطق الصحراوية من أجل إعطاء دفع قوي للمشروع، ومن بين هذه الشخصيات التي تمّ الاتصال بها، نذكر:

الحاج باي آخموخ:[٥٥] بدأت الاتصالات به منذ ١٩٥٨م، ثم تجددت بعد ذلك في سنة ١٩٦٠م؛ حينما زاره الوزير الأول الفرنسي "ميشال دوبيري" (Michel Debré) بتمنراست، وعرض عليه تنصيبه سلطانًا على دولة صحراوية لمنطقة الطوارق بعد أن يتم منحها الاستقلال، ثم استدعي إلى باريس وعرضت عليه الفكرة من طرف ديغول شخصيًا، ليكون سلطانا على الصحراء، إلا أنه رفض.

موقف حمزة بوبكر:[٥٦] وقد سخرته فرنسا لاستمالة وجهاء الصحراء لقبولهم فكرة الفصل، حيث اجتمع بهم مرتين،[٥٧] وعرض عليهم فكرة إقامة دولة صحراوية، وكان الرفض صريح من الذين التقى بهم. وفي خريف، اجتمع حمزة بوبكر بالنواب الجزائريين والفرنسيين للمجلس العملي، وحاول إقناع الحاضرين بضرورة الانفصال، وكشف عن لقائه بديغول وما جرى بينهما من إغراءات وتطمينات حول هذه القضية، لكن النواب الصحراويين رفضوا. وقد اتخذ حمزة بوبكر عدة أساليب لأجل تمرير فكرة الفصل بلغت إلى حد التخويف والاستعانة بالشرطة الفرنسية، كما فعل ذلك خلال الاجتماع الثاني بأعيان الصحراء في أبريل ١٩٦١، حضرته (٢٤) شخصية، ووالي الواحات، وحاول فك اعترافهم، لكنه لم يفلح.[٥٨]

موقف الشيخ إبراهيم بيوض:[٥٩] حاولت فرنسا التأثير عليه لأنه شخصية علمية، تحظى باحترام الميزابيين، وقد زار الوزير المكلف بالصحراء (أوليفي قيشار) منطقة ميزاب واجتمع مع الوجهاء والأعيان وكان منهم الشيخ بيوض،[٦٠] فقال قيشار للشيخ: "إني مبعوث إليك من طرف ديغول للمفاوضة بشأن مستقبل الصحراء، فهي تملك الثروات الضخمة من الغاز والبترول وهي متاخمة للجمهورية الإسلامية الموريتانية، وبذلك تكون جارة وصديقة لها، ونحن في عونكم جميعًا".

كما أن الإدارة الفرنسية قد استخدمت بعض وسائل الإعلام لنشر إشاعات حول قبول الميزابيين لفكرة إقامة دولة صحراوية، وذلك ما نشرته جريدة ليبرسيون (libiration) إن وفدًا من الميزابيين قدموا إلى باريس يطالبون بحكم ذاتي، وقد طلب من الشيخ مباركة أو التعليق عن الخبر فكان رده إن الصحراء جزء لا يتجزأ من الجزائر.[٦١] كما أن الإدارة الاستعمارية حاولت تمرير فكرة الحكم الذاتي على بعض رجال الطرق الصوفية، بل حاولت تنصيب شيخ الزاوية التيجانية بالقوة كزعيم على دولة صحراوية، لكنها لم تنجح في ذلك،[٦٢] فراحت تناور وتراهن على باب آخر.

المناورة على المستوى الإعلامي والديبلوماسي:

منذ تولي ديغول الحكم توالت تصريحاته لكسب الرأي العام وإيجاد أنصار لسياسته في قضية فصل الصحراء، نظرًا لأهميتها فقد قال: "... يجب أن نقول إن البترول من اختصاص فرنسا والغرب وسنحافظ عليه ولن ندعه"، وقد صرح ميشال دوبري: "...الصحراء فرنسية وستبقى إلى الأبد". وقال رئيس الوزراء الفرنسي أمام الجمعية العامة سنة ١٩٥٨م ما يلي "... إذا كانت هنالك حاجة لإقناع الدين لا يقتنعون إلا بالأرقام فعليهم بالصحراء".[٦٣]

وفي الإطار نفسه كتبت المجلة العسكرية الإخبارية في شهر مارس١٩٥٩م: "فرنسا بحاجة إلى ميادين للحرب الحديثة، وهي قريبة من الوطن الأم ومرتبطة بميدان التجارب"، وأثناء زيارته لتقرت في ديسمبر ١٩٥٨م قال ديغول: "الصحراء هي الأرض الواسعة التي تربط بين عالم البحر المتوسط وإفريقيا السوداء، وعالم النيل والبحر الأحمر"،[٦٤] كل هذه التصريحات الفرنسية للتدليل على أهمية الصحراء للسياسية الفرنسية ولتكريس فكرة التقسيم، واقناع الرأي العام الفرنسي كان التركيز على ثروات الصحراء مما جعل الفرنسيين يعلقون أمالاً كبيرة عليها لحل مشاكلهم الاقتصادية، في يومي (٢٨-٢٩) جويلية (يوليو) صادق البرلمان الفرنسي على مشروع تقسيم الجزائر، وبذلك تمكنت الرأسمالية الفرنسية من الصحراء الجزائرية، لان ضياعها يعني ضياع وجود هده الشركات بالمنطقة،[٦٥] ولتحقيق الاعتراف الدولي حاول ديغول تنظيم زيارة إلى حاسي مسعود رفقة الرئيس السوفياتي خروتشوف، إلا أن هذه الزيارة ألغيت أعلنت جريدة "الكناراتشيل" الفرنسية حول تمارض الرئيس السوفياتي وإلغائه الزيارة، لأنه كان يرفض فكرة الصحراء فرنسية.

وعلى مستوى آخر، حاولت فرنسا جر الدول الإفريقية في هذه المشكلة، باعتبارها كما تزعم أن الصحراء بحر داخلي تسكنه شعوب ساحلية لهم الحق في استغلال خيراتها، فهي بذلك تريد أن تجعل منها مشكلة دولية، بعد أن سعت لدى دول المغرب العربي لأجل نقل بترول إيجلي عبر ليبيا وتونس، ويكون ديغول بذلك قد ضرب التعاون المغاربي المحقق في طنجة والمهدية في جوان ١٩٥٨م.

كما حاولت الدبلوماسية الفرنسية إقناع بعض الأفارقة حول إقامة دولة صحراوية، وقد أوكلت هذا المسعى لحمزة بوبكر، الذي زار النيجر رفقة الوزير الأسبق للصحراء "ماكس لوجان"، وذلك من أجل استمالة رئيس دولة النيجر(حماني ديوري) لتأييد مشروع الدولة الصحراوية فرد عليه قائلاً: "لن أعين على خلق كاتنكا[٦٦] صحراوية في الجزائر".[٦٧] وبهذا يكون ديغول قد لعب على كل الأوتار والمسارح، لأجل إيجاد سند، أو ملجأ من خلاله يستطيع أن يعطي صبغة شرعية تمكنه من تقسيم الجزائر.

(٢/٣) ٢- المناورات الاقتصادية:

قامت عدّة شركات بالبحث والتنقيب عن البترول، وانشأت شركة البحث واستغلال البترول في الصحراء (C.R.P.S)، وتمّ اكتشاف الغاز سنة ١٩٥٤م في جبل برغة قرب عين صالح، وفي مارس ١٩٥٦م اكتشف البترول في منطقة ايجلي، وهكذا تغيّرت

نظرة فرنسا حول الصحراء، وبدأت سياسة التقسيم للاحتفاظ بها لأهميتها الاقتصادية.[٦٨]

اكتشاف البترول ودوره في التقسيم:

يبدو أن الإصرار الفرنسي على الاحتفاظ بالصحراء نابع عن معطيات اقتصادية، تمثلت في اكتشاف البترول والغاز وما يؤكد ذلك ما جاء على لسان ديغول: (...أن احتفاظ فرنسا على أبارها البترولية في الصحراء وعلى مراكزها التجارية واجب وطني ...)، وبذلك أصبحت فرنسا تعول على نفط الجزائر، وما يجلب من أموال للخزينة الفرنسية، ففي شهرمارس١٩٥٨م، بلغت عائدات الطن الواحد من البترول ألف فرنك قديم.[٦٩] وللمحافظة على هذا المكسب الاقتصادي عمد ديغول إلى مضاعفة القوات الفرنسية في الصحراء، كما قدم مشروع قسنطينة الخماسي (١٩٥٩-١٩٦٣م) معتمدا على البترول والغاز، وهكذا ظهرت أهمية الصحراء في السياسة الاستعمارية، لأنها تدر عليها أموال طائلة تغذي الخزينة الدولة. مما أعطى دفعًا قويًا لفرنسا، من أجل تعويض النفقات التي خسرتها في حرب الجزائر، تطوير الصناعة العسكرية وإقامة التجارب النووية.

التشجيع الفرنسي للاستثمار الأجنبي:

عمدت الإدارة الفرنسية إلى إصدار قانون يقضي بإمكانية إشراك الشركات الأجنبية في عملية استثمار الثروات الطاقوية، وذلك بموجب المرسوم التشريعي الذي ينص على:

- منح كامل الامتيازات للشركات البترولية المستثمرة في الصحراء بما في ذلك تخفيض الضرائب وان لا ترفع مدة طويلة.[٧٠]
- للشركات الأجنبية الحق في نقل البترول عبر الأنابيب إلى المكان الذي تريده.
- تكون أرباح البترول مناصفة أي (٥٠%) وذلك بالتساوي مع الشركات المحلية الفرنسية.
- في حالة النزاع توكل القضية إلى مجلس الدولة، وهو أعلى منظمة قضائية.
- ولحسم الخلاف فان رخصة البحث والتنقيب صالحة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد.

إن كل الإغراءات والامتيازات التي منحتها الإدارة الفرنسية كانت كفيلة بقطع أي تردد من الشركات الأجنبية لإيداع رؤوس أموالها. وقد تهافتت على هذه العقود عدة شركات أجنبية وداخلية فرنسية للمساهمة بأموالها في التنقيب والاستثمار، وقد أعطتها الحكومة الفرنسية رخص البحث والاستخراج مدة ثلاثين سنة، مع بقاء نسبة الأرباح ثابتة أي (٥٠%) في الخمس والعشرين سنة من مدة العقد.[٧١]

إن الهدف الحقيقي من هذا التشجيع، هو كسب المعسكر الغربي الاستعماري وإقناعه بأن الصحراء جزء من فرنسا،[٧٢] ولطمأنة المستثمرين أكثر، عيّن ديغول "بول دولفري" خلفًا للجنيرال صالان على رأس الشؤون المدنية الجزائرية.[٧٣] وقد نادى ديغول الدول المتاخمة للصحراء بالانضمام إلى مشروع الاستثمار، وذلك ضمن مجموعة مشتركة للتنقيب عن البترول والغاز، وهو يعلم أن الدول الإفريقية ضعيفة لا تملك رؤوس الأموال الكافية للاستثمار، و إنما هدفه تدويل قضية الصحراء وأبعادها عن طموحات الثورة الجزائرية واستغلال ثرواتها لمصلحة فرنسا.[٧٤]

ويستشف الباحث مظاهر ذلك في نصوص مذكرات ديغول، حيث علّق على ذلك قائلاً: "... يجب أن تظل فرنسا متمتعة حاليًا بالأموال الضخمة التي وظفتها لاكتشاف نفط الصحراء، واستثماره ونقله، وان تضمن بالنسبة إلى المستقبل أفضلية خاصة فيما يتعلق بالتنقيب عن مصادر بترولية حديثة، واستثمارها. ويجب أن تستمر كما كان مقررًا، سلسلة التجارب الذرية والفضائية التي باشرنا بها في الصحراء، والتي تنطوي على أهمية بالغة، الأمر الذي يقتضي استبقاء جهازنا العسكري والفني".[٧٥] وخلال سنة ١٩٦٠م تحولت سياسة فرنسا الاقتصادية، حيث ركزت المنظمة المشتركة لمناطق الصحراوية O.C.R.S وخفضت من نفقاتها على البناء القاعدي للتركيز على الاستثمار في ميدان الترقية للسكان في الصحراء واهم المشاريع التي أنجزتها منها:

- تطوير الري والاستصلاح الزراعي خاصة في واحة المنيعة، حيث استصلحت ٣٠٠٠٠ هكتار، وإنشاء واحة زلفانة بعد تفجير المياه الجوفية،
- استغلال المياه الجوفية مع تكييف التقنيات الحديثة مع الطبيعة الصحراوية،
- قدوم الشركات الأجنبية لتنشيط الحركة التجارية، حيث بلغ عدد المحلات في ميزاب (٤٨٥) محلاً من بينها (٤٧) محل للجالية اليهودية والأجنبية،
- تأطير الصحراء بمؤسسات إدارية واقتصادية توفر فرص العمل للسكان خاصة بعد تطور استغلال الغاز البترول،
- كما وفرت الإدارة الاستعمارية قروضا للمستثمرين في مجالات الري والكهرباء والسكن وصلت إلى (٤٥%)، في حين كانت بين سنتي (١٩٥٨-١٩٥٩م) لا تتجاوز (١٦.٣%).[٧٦]

مشروع استغلال البترول عبر الحدود:

أولت الإدارة الفرنسية اهتمامًا كبيرًا بمجال نقل البترول من الصحراء إلى أوربا عبر أرض الجزائر أو عبر حدود الدول المجاورة ومن أهم المشاريع المقررة في هذا المجال:

- جانفي (يناير) ١٩٥٨م بداية استغلال أول أنبوب نقل البترول من حاسي مسعود نحو تقرت على طول (١٧٠ كلم) بقطر صغير مبدئيًا (٢٥ سم) ليضخ البترول الذي ينقل عبر صهاريج القطار نحو بسكرة بمعدل سنوي وصل إلى (٦٠٠) ألف طن، ثم إلى ميناء سكيكدة.[٧٧]
- خط حاسي مسعود بجاية، وتم عبره نقل ما يقدر بـ ٠٨ ملايين طن سنة١٩٦١م.
- خط حاسي الرمل غليزان نحو وهران، أنجز في جويلية (يوليو) ١٩٦١م.
- خط حاسي العقرب إلى حاسي مسعود أنجز في ماي ١٩٦١م.

- إلى جانب خط آخر يربط حقول أوهانت بحاسي مسعود.

ولأجل مضاعفة الإنتاج وإعطاء عملية دفع لنقل النفط، تم الاتفاق مع شركة ترابسا الفرنسية لمد أنبوب عالي القدرة من حقل ايجلي إلى منطقة فورسان يمر عبر الأراضي التونسية إلى خليج قابس، بعدما كان مقران يمر على الأراضي الليبية التي رفضت تضامنًا مع الثورة الجزائرية. كما اهتمت الحكومة الفرنسية بنقل البترول والغاز إلى أوربا، بمد أنبوب عبر البحر المتوسط، مما استوجب على الفرنسيين مضاعفة طاقات استقبال الموانئ الفرنسية وتطوير الأسطول النفطي، حتى يتسنى له استيعاب الكميات الهائلة من النفط الجزائري التي وصلت إلى (٢٨٤) مليون طن سنة ١٩٦٠ بعدما كانت (١٨٨) مليون طن سنة ١٩٥٨م، كما تم إنشاء شبكة هيرترية ديكامترية، وذلك بتنصيب محطات إرسال واستقبال بين كل (٢٠٠-٣٠٠ كم) مهمتها الربط الدائم بين القواعد النفطية ومصالحها بالشمال وفرنسا، كما جعلت للشركات شبكة خاصة من أجهزة الراديو لربط الاتصال بين القواعد النفطية وعواصم العمالات الصحراوية وباريس.[٧٨] وكل هذا من أجل حماية المنشآت النفطية وأنابيب البترول والغاز الممتدة عبر الحدود والبحر عبر أروبا.

(٢/٣) ٣- المناورات العسكرية:

لأجل كسب رهان فصل الصحراء عن الشمال، دعمت فرنسا مخططاتها السياسية والاقتصادية وذلك عن طريق تكثيف وجودها العسكري في الصحراء، متبعة في ذلك عدة أساليب، ومنها المراقبة العسكرية؛ حيث قامت فرنسا بعدة إجراءات من أجل حماية منشآتها النفطية والحد من عمليات جيش التحرير وذلك من خلال:

- حرص السلطات الاستعمارية على ضبط الوضعية الأمنية في كل الجهات المتاخمة للصحراء، وهذا لرصد التحركات الجارية على خط الفاصل بين تل الجزائر وصحرائها والمتمثل في جبال الأطلس الصحراوي الممتدة من مرتفعات جبل عمور غربا إلى جبال لأوراس شرقًا.[٧٩]
- تعيين القائد الأعلى للصحراء لمراقبة الوضع الأمني وهو يتبع مباشرة وزير الحربية.
- الزيادة في عدد الجنود وليرتفع من ١٩٠٠٠ جندي سنة ١٩٥٨م إلى ٣٠٠٠٠ جندي سنة ١٩٦٢م.
- تكليف جنرالين لقيادة القوات الفرنسية وهما في نفس الوقت عاملي الواحات والساورة.
- الزيادة في عدد مكاتب الشؤون الأهلية.[٨٠]
- تشكيل ما يعرف بجيش الصحراء.

ومن بين الإجراءات الأمنية للمراقبة العسكرية التي تدل على حرص الحكومة الفرنسية، قامت بتجنيد الكثير من الوحدات من بينها:

- وحدة الخيالة والمهاري، والتي كانت مهمتها ترتكز أساس على مراقبة تحركات البدو، وجمع المعلومات، ومعرفة حياة الأعراش والاطلاع على نشاطاتهم وقطع اتصالهم بالثورة ويتميز هذا الفريق بقدرته على الانتقال واجتياز كل المسالك الوعرة.
- الوحدات ذات المحرك، وتسهل هذه السيارات لقطع مساحات صحراوية في وقت قصير نسبيا، كما أن حمولتها للذخيرة والمؤن كبيرة.
- إنشاء المناطق المحرمة بالجنوب في مساحة تقدر بـ ٦٠٠٠كم^{٢} (شبكة متليلي والمنيعة).
- تجنيد البدو لتقصي الأثر.
- تسخير المظليين وطائرات المراقبة لكل التحركات.[٨١]
- الإكثار من الأبراج على الطرق الصحراوية التي ما يزال الكثير منها حتى اليوم شاهد على ذلك وللحرص على إحكام سيطرتها على أراضي الصحراء الشاسعة، أنشأت مناطق المراقبة العسكرية الثابتة وهي مناطق محرمة وتمتد من الغرب إلى الشرق عبر مرتفعات عمور وقصور أولاد نايل والحدود التونسية والليبية على امتداد أنابيب النفط المنطلقة من حقل إيجلي، وقد صدرت الأوامر من قائد القطاع العسكري بالأغواط بإطلاق النار دون إنذار على كل متحرك في هذه المناطق، ولحماية هذه المؤسسات قامت بتنظيمات داخلها وتحمل مسؤولية الأمن.
- رئيس المصلحة المدني: الذي عليه مراقبة العمال الجزائريين.
- مسؤولية محافظة الشرطة وقائد الدرك: المراقبة المستمرة للعمال الجزائريين والإفادة بالمعلومات عن كل عامل.
- مسؤولية قائد حرص نقاط المراقبة الحساسة للمؤسسة ويتولى مراقبة العمال في أي وقت وتفتيشهم واستنطاقهم.[٨٢]

إقامة القواعد العسكرية:

كثّف الاستعمار الفرنسي من إقامة المراكز العسكرية؛ ليتمكن من إحكام قبضته على المناطق الصحراوية من أهمها: أقاليم الدفاع أو مناطق التنسيق الصناعي العسكري وتكون بالقرب من المنشآت الصناعية لتعزيز الأمن وحماية المناطق الحيوية الاقتصادية وإقامة هياكل توهم المجاهدين بوجود قواعد بترولية أو ورشات صناعية وهي للتضليل والتمويه وكل هذا من أجل حماية وتأمين النفط للسواحل الجزائرية.

أما مسؤولية مراقبة العمال فقد وضعت على عاتق الشركات البترولية التي هي بدورها قامت بمنع الدخول للمناطق الحيوية إلى برخصة من الإدارة الفرنسية لتكون الصحراء قاعدة خلفية، وامتدادا للحلف الأطلسي تم إنشاء قاعدة (كلومب بشار) وهي منطقة عسكرية نووية إضافة إلى قاعدة الكويف، وقد أطلق على هذه القواعد اسم (مناطق التنظيم الصناعي الإفريقي Z.O.I.A)،[٨٣]

وهو العنوان الرسمي الذي أخفت فرنسا ورائه الهدف الحقيق من هذه القواعد والمتمثل في مخادعة الأفارقة باسم التطوير الصناعة في البلدان الإفريقية. ولم تقتصر القواعد العسكرية على المناطق الصناعية والحيوية فقط، بل تعدى ذلك إلى الدول المجاورة، بإشراف المخابرات الفرنسية وهذا لإحباط كل عمل ثوري بما في ذلك منع تسرب الأسلحة، حتى تكون الصحراء أرضا مثالية تؤمن الاستثمار، وإقامة التجارب النووية لخلوها من السكان كما يزعم الفرنسيون، لذا اندفع الاستعماري للحفاظ عليها وتوفير الأمني بها، حتى يضمن نجاح أنشطته النووية وينضم إلى دول التصنيع النووي.

رابعًا: المواقف الوطنية من فصل الصحراء الجزائرية

كانت استراتيجية فرنسا في فصل الصحراء عن الشمال أو عن بقية الوطن بمثابة جبهة جديدة وخطيرة جدًا فتحت ضد الثورة الجزائرية والتي لا يمكن الفصل بينها وبين مختلف المحطات الاستعمارية الفرنسية الهادفة إلى تصفية الثورة الجزائرية بجميع الوسائل داخل وخارج الوطن،[٨٤] ومن أجل ذلك أصرت الثورة الجزائرية على القتال على واجهتين هما استقلال الجزائر والقضاء على عملية الفصل هذه،[٨٥] وقد واجهت الثورة الجزائرية المناورات الفرنسية الرامية لفصل الصحراء بانتهاج أسلوبين لإفشالها أولهما التحرك على المستوى الدبلوماسي العالمي وثانيهما تصعيد العمل المسلح وتجنيد الرأي العام الداخلي.[٨٦]

٤/١- المستوى الدبلوماسي:

تحركت الدبلوماسية الجزائرية لشرح الوضع في الجزائر، وتوضيح موقفها من قضية التجزئة فأرسلت مذكرة مؤرخة في تونس بتاريخ (١٩٦١/٠٦/٣٠م) للدول الإفريقية تشرح بواسطتها الموقف الجزائري المبدئي وتكشف السياسة الفرنسية،[٨٧] كما وجهت رسالة تحذيرية للشركات البترولية التي أبرمت اتفاقيات مع الحكومة الفرنسية، وادعا رئيس الحكومة المؤقتة في شهر جانفي (يناير) ١٩٥٩م تصريحًا جاء فيه: "إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، تؤكد من جديد على حقوق الشعب الجزائري الثابتة في الصحراء التي هي جزء من الجزائر، وهي تنكر على كل احد امتلاك التراب الجزائري باب عنوان ولأي مدة هي تعتبر الاتفاقيات المتعلقة باستثمار موار الصحراء لاغية...".

وفي تصريح للحكومة المؤقتة أكدت فيه من جديد الشعب الجزائري بوحدة ترابه الوطني، ومناهضتها بكل قوة لتقسيم التراب الوطني بجميع الوسائل الممكنة وأعلنت خلال هذا التصريح بجعل يوم (١٩٦١/٠٧/٠٥م) يومًا ضد التقسيم واختتم التصريح بتوجيه نداء إلى شعوب وحكومات البلدان الشقيقة والصديقة لتعرب بذلك في ذلك اليوم بصورة ايجابية على مساندتها للشعب الجزائري في كفاحه من اجل استقلاله الوطني وحدة ترابه.[٨٨] وفي المجال الإعلامي، قامت صحافة الثورة العربية والفرنسية بكشف المؤامرة الفرنسية على الوحدة الترابية، وصدر كتاب محمد بجاوي " الثورة الجزائرية والقانون" في مدينة بروكسل البلجيكية باللغة الفرنسية، والذي فنّد فيه مزاعم فرنسا حول الصحراء. كما أصدر مركز الإعلام العربي بجنيف السويسرية كتاب" الجزائر الصحراوية" يحتوى على قسمين الأول يتعلق بالجانب القانوني للصحراء والقسم الثاني يشمل مجموعة مقالات التي ظهرت في جريدة المجاهد، وبعض آراء وأقوال الزعماء الجزائريين حول مسالة تجزئة الجزائر.[٨٩]

٤/٢- المستوى الداخلي:

إن الاستراتيجية التي اعتمدتها الثورة لإفشال مشروع التقسيم كانت كفيلة بتحقيق نتائج باهرة أرغمت الحكومة الفرنسية على مراجعة حساباتها،[٩٠] فقد عملت الثورة على توسيع نشاطها العسكري إلى أقص مناطق الجنوب الجزائري وذلك بفتح جبهات جديدة حتى تثبت بأن الوجود الثوري يشمل كامل التراب الوطني،[٩١] ومن ذلك امتداد العمل الثوري بفضل العديد من البعثات وفي مقدمتها تلك التي تضم محمد جغابة و مزيان صندل ورابح عجمان وغيرهم وتلك التي تضم محمد الروية وعثمان حامد وإبراهيم حليلو وغيهم التي أرست قواعد التنظيم الثوري في القرارة وبريان والمنيعة وعين صالح وحتى تمنراست، كما أقيمت اتصالات منتظمة من واد ريغ وورقلة،[٩٢] كما انطلقت وحدات من جيش التحرير من جهات الحدود المغربية واستمرت بالتوغل جنوبًا اتجاه تيميمون، تاغيت، بني عباس، العبادية، حيث حدثت عدة اشتباكات مع الجيش الفرنسي، وقد اعترفت السلطات الفرنسية الرسمية بأهمية تلك الاشتباكات والخسائر المادية والبشرية التي ألحقت بالجانب الفرنسي. كما دفعت وحدات جيش التحرير المتمركزة في الجنوب بتوجيه ضرباتها العسكرية ضد المصالح الاستراتيجية الفرنسية التي تربك القيادة الفرنسية.[٩٣]

وفي أيام (٦-٧-٨) نوفمبر ١٩٥٧م هاجمت قوات جيش التحرير في شمال تيميمون على قافلة فرنسية تحمل الأدوات الثقيلة لتفتيش عن البترول ومعها عدد كبير من الاختصاصين في التنقيب عن النفط مما بعث الاضطراب في صفوف العدو الذي لحقته خسائر كبيرة في العتاد والأرواح بالإضافة إلى هجوم يوم (١٩٥٧/٠٩/٢١م) على حافلات النفط بالقرب من الحدود الليبية الجزائرية، فأسفرت عن تحطيم حافلتين للبترول.[٩٤]

كما أعلنت جبهة التحرير الوطني عن إضراب عام وطني يوم (١٩٦١/٠٧/٠٥م) للاحتجاج على سياسة الفصل، وقد حملت في المظاهرات شعارات "الصحراء جزائرية"، وشملت عملية الاحتجاجات مدن عديدة في الجزائر، كالجزائر العاصمة وقسنطينة، والبليدة، وجيجل، وسطيف، و باتنة، و بجاية، وسكيكدة، و عنابة، وغيرها، وهو اليوم الذي اجتمع فيه مجلس الشيوخ الفرنسي لمناقشة هذه المسالة أي التجزئة، مما أدى بأحدهم إلى القول أن الحكومة المؤقتة الجزائرية تزعم القيام

بمظاهرة ضد التجزئة وهذا غير حقيقي.[٩٥] كما خرج سكان الصحراء يطالبون بالوحدة الوطنية وان الصحراء جزائرية، وكان أشهرها مظاهرة مدينة غرداية في سبتمبر١٩٦١م، ومظاهرة تقرت ١٩٦١م، ومظاهرة ورقلة (١٩٦٢/١٠/٢٨م)،[٩٦] هذه الأخيرة التي تزامنت مع زيارة الوفد الفرنسي يوم ٢٧ فبراير ١٩٦٢م، والتي أرغمت فيها الجماهير وزير فرنسا المكلف بالصحراء على العودة من حيث آتى، بعدما كان يعتزم الاجتماع بجماعة حمزة بوبكر، وقد حققت جبهة التحرير الأهداف التي قصدتها من جعل يوم (١٩٦١/٠٧/٠٥م) يومًا وطنيًا ضد التقسيم.[٩٧] كما أعطت هذه المظاهرات دعمًا للمفاوض الجزائري عشية دخوله المرحلة الأخيرة من المفاوضات، وأحبطت جميع مناورات الاستعمار الفرنسي في الداخل والخارج، وبرهنت للرأي العام على مدى تمسك سكان الصحراء بوحدة التراب الجزائري.

خامسًا: الصحراء الجزائرية في المفاوضات الجزائرية الفرنسية

كانت قضية الصحراء سببًا في إيقاف المفاوضات بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية مرات عديدة، وذلك للمحاولات الفرنسية للتشبث بملكية الصحراء، ولقد كان موقف الحكومة المؤقتة في هذا المجال واضحًا، وهو لا لإيقاف القتال ولا استقلال دون اعتراف فرنسا بالوحدة الوطنية للجزائر شمالها وجنوبها وحدة لا تتجزأ.[٩٨] وقد أسفرت هذه النزعة لدى الاستعمار (الفصل) على معارك خاضتها الثورة الجزائرية وأطالت من زمن الثورة، كما أظهرت استماتة في الدفاع عن كل الأراضي الجزائرية دون أن تفرط في ادني شبر ومن حيث صلابة المواقف والمبادئ المستمدة من بيان أول نوفمبر ١٩٥٤م والتي تمسك بها المفاوض الجزائري،[٩٩] ولعل انتصارات الثورة الجزائرية كانت عاملا حاسما في التعجيل بسير المفاوضات.[١٠٠]

من بين لقاءات التفاوض بين قادة الثورة وفرنسا التي ذكرت فيها قضية الصحراء هو لقاء" لوسيرن" في سويسرا في نهاية ١٩٦٠م بين أحمد بومنجل والطيب بوالحروف، وممثل فرنسا جورج بومبيدو، وهوبيرلويس وادعت فيه تسليم "استقلال الجزائر دون الصحراء"، ولكن هذا اللقاء لم ينجح؛ بسبب اعتراف الفرنسيين بمبدأ استقلال الجزائر الناقص السيادة على معظم أرضيها وهي مسالة مبدئية في دبلوماسية الثورة الجزائرية.[١٠١]

١/٥- لقاء نيوشاتيل ١٩٦١/٠٣/٠٥م: حضره كل من رضا مالك وسعد دحلب والوسيط السويسري "لونغ" على أن هذا اللقاء بين عمق الخلاف وعدم تطابق وجهات النظر بين الوفد الجزائري والوفد الفرنسي، فقد صرح "بومبيدو": الهدنة- بقاء قاعدة المرسى الكبير تحت السيادة الفرنسية- الصحراء تحت سيادة فرنسا كذلك. لكن الوفد الجزائري رد وبحزم "لا هدنة حتى وان دامت المفاوضات شهورًا أو سنوات وأكد السيد بومنجل، أن الصحراء جزء من التراب الجزائري، ولا يمكننا بأي حال من الأحوال التفريط في شبر واحد منها".[١٠٢] وكان ذلك إيذانا بفشل المفاوضات وتوقفها، لأن فرنسا قد أخلت بمبدأ السيادة الوطنية ووحدة التراب الجزائري.

٢/٥- مفاوضات إيفيان: أعلنت الحكومة المؤقتة في ٣ مارس ١٩٦١م أن وقف القتال لن يتم إلا بالمفاوضات بين الحكومتين وقد اتفقتا على بدأ المفاوضات في ايفيان ابتداء من ٢٠ مايو ١٩٦١م لتستمر الى ١٣ جوان (يونيو) من السنة نفسها[١٠٣] وانطلقت المفاوضات على العاشرة و٤٥ دقيقة صباحًا بحضور الوسيط السويسري "لونغ"، حيث عرض الوفد الفرنسي المتمثل في شخصية جوكس مقترحات حكومته، المتضمن:

- الهدنة ووقف العمليات العسكرية،
- قانون امتيازي للأوروبيين،[١٠٤]
- وأخيرًا تقرير المصير للثلاثة عشر مقاطعة في الشمال دون الصحراء، فحسب جوكس فمسالة الصحراء تمس عدة دول ونحن مستعدون أن نتشاور معهم ومع الجزائر عندما تصبح دولة مستقلة.

لكن أخذ السيد كريم بلقاسم الكلمة بعده، حيث قال: "إن المشكل المطروح هنا، هو قضية تصفية كاملة للاحتلال... ثم أضاف، كيف يمكننا قبول جزائر دون ٥/٤ من ترابها الوطني" فتوقفت المفاوضات يوم (١٩٦١/٠٦/١٣م) بعد رفض الوفد الجزائري المطالب الفرنسية.[١٠٥]

٣/٥- محادثات لوغرين ١٩٦١/٠٧/٢٨م: يقول السيد سعد دحلب أن الاتصالات بين الحكومتين لم تتوقف بعد مفاوضات إيفيان الأولى حيث كان يصل عدد كبير من مبعوثي ديغول أو وسطاء على شكل رسائل، هكذا التقى الوفدان بواسطة لونغ السويسري في مدينة لوغرين السويسرية يوم (١٩٦١/٠٧/٢٠م) إلى غاية (١٩٦٠/٠٧/٢٨م) وبدا واضحًا أن فرنسا لم تغير من نظرتها تجاه الجزائر لتفتتها إلى كيانات وفصل الصحراء والاستحواذ على خيراتها الباطنية ويذكر الوسيط السويسري لونغ أن كريم بلقاسم أوقف المفاوضات حينما قال "لا يمكننا مواصلة المحادثات مع طرف لا يعترف بسيادتنا على الصحراء" ويضيف السيد لونغ أن الجزائريين لم يتنازلوا عن مبادئهم ففشلت الندوة من جديد بعد ستة أشواط من المحادثات أخذت قضية الصحراء حصة الأسد فيها.

٤/٥- محادثات بال ١٩٦١م: كانت محادثات "بال" في (١٩٦١/١١/٠٩م) بعد تصريح ديغول يوم (١٩٦١/٠٩/٠٥م) "ليس هناك جزائري لا يعتقد أن الصحراء يجب أن تكون من الجزائر... "رغم أن هذا التصريح كان غامضًا لكن كان هناك تقدمًا إذ مبدأ السيادة على الصحراء قد اعترف به أخيرًا، فانطلقت المفاوضات من جديد في بال السويسرية (١٩٦١/١٠/٢٨م)، فقدم الفرنسيون نصوصًا واقتراحات، ورد الجزائريين على ذلك باقتراحات عملية أخرى.[١٠٦]

٥/٥- مفاوضات ليروس (١٠-١٩٦٢/٠٢/١٨م): كانت هذه المفاوضات على الأراضي الفرنسية في (١٩٦٢/٠٢/١٠م) حضره كريم بلقاسم وأمحمد يزيد ورضا مالك من الوفد الجزائري. أما الجانب الفرنسي نجد جوكس وروبرت براون، تمت فيه مناقشة كل المواضيع التي بقيت محل خلاف بين الطرفين بما في ذلك قضية الصحراء، ففرنسا لم تعد تدافع عن الصحراء الفرنسية، إلا أن جوكس كان قويا في انتزاعه لبعض الأشياء مثل: "الاستغلال المشترك للثروات الطبيعية والمعدنية وفي مقدمتها البترول والغاز وبقاء القاعدة العسكرية النووية بصحراء رقان مدة تحت سلطة فرنسا[١٠٧] وهكذا افترق الطرفان يوم (١٩٦٢/٠٢/١٨م) على الساعة الرابعة صباحًا بالاتفاق على وقف القتال، القضايا العسكرية، التعاون الاقتصادي والثقافي، ورجع الوفد إلى تونس لعرض ما توصل إليه اللقاء على الحكومة المؤقتة ثم على المجلس الوطني للثورة الجزائرية.[١٠٨]

٦/٥- مفاوضات إيفيان الثانية (٧- ١٩٦٢/٠٣/١٨م):

بعد موافقة مجلس الثورة الجزائرية بالأغلبية على مسودة "ليروس"، اتفقت الحكومتان عن طريق الوسيط السويسري على تاريخ الندوة العلنية الرسمية يوم (١٩٦٢/٠٣/٠٧م) في مدينة إيفيان على حدود سويسرا. فحسب رضا مالك أن لقاءات إيفيان، كانت عبارة عن تبيض كل ما تم التوصل إليه في " ليروس"، وفي (١٩٦٢/٠٣/١٨م) على الساعة ٥ و٣٠ دقيقة، وقع كل من كريم بلقاسم، وجوكس على نص اتفاقيات إيفيان ووقف القتال.[١٠٩]

وتعتبر قضية الصحراء الملف الحساس والشائك، الذي كان يبطئ سير المفاوضات بين الحكومة الجزائرية والحكومة الفرنسية؛ فبالنسبة للجزائر هي قضية سيادة ووحدة ترابية كثيرا ما دافع عنها الجزائريون، أما بنسبة لفرنسا؛ فهي قضية احتلال وأرض لابد من استغلالها واستغلال خيراتها، خاصة بعد اكتشاف البترول والغاز، وفيما بعد قاعدة عسكرية لتجاربها النووية، لكن رغم أن الجزائريين انتصروا في هذه المفاوضات إلا أنهم لم يتفطنوا إلى مكر المستعمر من خلال إدراجه مقترحين هما استغلال خيرات الجزائر الباطنية، والأخطر من ذلك استعمال الصحراء قاعدة عسكرية نووية. وهكذا عملت فرنسا الاستعمارية بكل ما تملك من عتاد وعدّة أن تفصل الصحراء عن الشمال، والتي ظلّت تناضل كثيرًا من أجل هذه القضية، ابتداء من محاولة استمالة سكان الصحراء وكسب ودهم في هذه القضية، ورفض كل الاغراءات المقدّمة في سبيل ذلك.

وقد كان من أهم الأسباب التي أدّت إلى امتداد فترة المفاوضات؛ إذ تمسك المفاوضون الجزائريون بالاستقلال التام للقطر الجزائري، غير أن الفرنسيين أرادوا الانفصال؛ أي فصل الشمال عن الجنوب، وهذا ما رفضه الجزائريون؛ إذ ظلّت فرنسا متمسكة بالصحراء الجزائرية إلى آخر نقطة من المفاوضات. وفي مقابل ذلك كانت الثورة والشعب من خلفها صامدة في وجه كل تلك الخطط والأساليب الاستعمارية، حيث تمكنت الثورة التحريرية الجزائرية من إسقاط العديد من الحكومات، من سنة (١٩٥٤- ١٩٥٨م)، وبذلك أسقطت الجمهورية الفرنسية الرابعة، والتي جاء على إثرها الجمهورية الفرنسية الخامسة والتي تمكنت الثورة من الوقوف في وجهها، رغم كل المعاناة التي عرفتها خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى هذا تمكنت الثورة من إجبار السلطة الفرنسية بالاعتراف بقوة الثورة الجزائرية وبجبهة التحرير الوطني.

إن لجوء فرنسا إلى طاولة المفاوضات، جاء نتيجة الخسائر التي تكبّدتها في الأرواح والعتاد... وقد اعترفت في الأخير باستقلال الجزائر بما فيها الصحراء، لكن هذا الاستقلال لم يكن ليكون، لأن فرنسا اشترطت بقاء بعض قواتها في الجزائر، خاصةً وأنها كانت تحتكر صناعة البترول؛ وبالتالي بقيت مسيطرة على المراكز الهامة والحيوية، والتي لم تتمكن الجزائر من إرجاعها إلا بعد فترة من الزمن. وكانت القضية الجزائرية محل خلاف عميق ودائم بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومات الفرنسية، فبالنسبة للجزائر، فهي تعتبر أنها قضية سيادة ووحدة تراب الوطن ومبدأ مقدس لا يمكن التخلي عنه، أما بالنسبة للطرف الفرنسي فإنها قضية احتلال لتبعية بدأت منذ القرن التاسع عشر فهي من اكتشافاتها.

خَاتِمَةٌ

وخلاصة القول؛ فإن السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية، كانت تهدف بالأساس إلى فصل الجنوب الجزائري عن الشمال وإخضاعه إلى نظام عسكري خاص، بهدف التوسع في إفريقيا جنوبًا، ومنافسة الدول الأوروبية بتكوين مواطن نفوذ لها، كما كانت الصحراء الجزائرية واحدة من بين القضايا الهامة التي شكّلت محورًا أساسيًا في الاستراتيجية الفرنسية من جميع النواحي، السياسية والعسكرية والاقتصادية، وكانت حجرة العثرة في كل المفاوضات والاتصالات القائمة بين الطرفين، وقد بذلت جهود كبيرة لتحقيق وحدة التراب الوطني، لأنها بالنسبة للجزائر قضية سيادة، ووحدة ترابية، ومبدأ مقدس لا يمكن التخلي عنه. وعلى الرغم من كل تلك المحاولات التعسفية للسلطات الاستعمارية، والتي اتخذت كل ما تملك من إمكانيات مادية وبشرية لفصل الصحراء عن الجزائر، لكن إيمان الشعب الجزائري بقضيته مكنته من إحباط كل خططها واستراتيجيتها. ويمكن القول في ختام هذا البحث، أنه لا يزال هناك الكثير من الغموض يحيط ببعض الحقائق عن السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر بصفة عامة، وعن الصحراء الجزائرية بصفة خاصة، والتي نتمنى أن تلقى المزيد من التعمق في البحث والدراسة مستقبلاً.

الهَوامِشُ:

(١) إبـراهيم مياسـي: **توسـع الاسـتعمار الفرنسـي فـي الجنـوب الغربـي الجزائـري**، منشـورات المتحـف الـوطني للمجاهـد، الجزائـر، ١٩٩٦م، ص٢٩.

(٢) يُراجـع: إبـراهيم مياسـي: **الاحـتلال الفرنسـي للصـحراء الجزائريـة ١٨٣٧-١٩٣٤م**، الجزائـر، دار هومـة.٢٠٠٥م. بـوعزيز يحـي: **مـع تـاريخ الجزائـر فـي الملتقيـات الوطنيـة والدوليـة**، ديـوان المطبوعـات الجامعية، الجزائر١٩٩٩م.

(٣) الهـادي درواز: الولايـة السادسـة التاريخيـة تنظيم ووقائع ١٩٥٤-١٩٦٢م، دار هومه، الجزائر، ص.١٢٨.

(٤) سامية خامس وآخرون: **فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ١٩٥٤، الجزائر، ٢٠٠٤م، ص٣٧.

(٥) عبد المجيد شيخي: **الإدارة الفرنسية في الصحراء حتى الاستقلال (فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية)**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الأبيار، الجزائر، د.ت، ص ٢١٨-٢١٩.

(٦) محمد بجاوي: **الثورة الجزائرية والقانون** (١٩٦٠-١٩٦١)، ترجمة علي الخش، دار الرائد للكتاب، الجزائر٢٠٠٥م، ص٢٩٩-٣٠٢.

(٧) انظـر أيضًـا: محمـد عبـد الحليـم بيشـي: **تطـور الثـورة الجزائريـة فـي ناحيـة غرداية ١٩٥٤-١٩٦٢م**، مـذكرة مقدمـة لنيـل درجـة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر،٢٠٠١/٢٠٠٢، ص٢٧.

(٨) الهادي درواز: مرجع سابق، ص ٣٣ – ٣٤.

(٩) بسام العسلي: **الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية**، ط١، دار النفائس، بيروت، لبنان، ١٩٨٤م، ص ١٤٨-١٤٩.

(١٠) راجـع: جمـال قنـان: **قضـايا ودراسـات فـي تـاريخ الجزائـر الحديـث والمعاصـر**، منشـورات المتحـف الـوطني للمجاهـد، الجزائـر، ١٩٩٦م، الفصل المتعلق بالسياسة الفرنسية بالجنوب الجزائري.

(١١) سامية خامس وآخرون: مرجع سابق، ص٣٩.

(١٢) بسام العسلي: المرجع سابق، ص١٤٩.

(١٣) **مجلة أول نوفمبر**: مرجع سابق، ص٩٦.

(١٤) فـي هـذا القـانون تـم تحديـد الوضـع القـانوني العسـكري وتحديـد الميزانية لمناطق الجنوب.

(١٥) بسام العسلي: مرجع سابق، ص١٥٠.

(١٦) محمـد العربـي الزبيـري: (ديغـول... والصحراء)، المركـز الـوطني للدراسات...، مرجع سابق، ص45.

(١٧) سامية خامس وآخرون: مرجع سابق، ص٤١.

(١٨) **مجلة أول نوفمبر**: مرجع سابق، ص٩٦.

(19)Journal Officiel de la République Française, du 11 janvier 1957, p578.

(٢٠) سامية خامس وآخرون: مرجع سابق، ص٤٢.

(٢١) عبد السلام بوشارب: الهقار أمجاد وأنجاد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الرويبة، الجزائر١٩٩٥م، ص١٤٠.

(٢٢) بسام العسلي: مرجع سابق، ص١٤٦.

(٢٣) عبد المجيد شيخي: **الإدارة الفرنسية في الصحراء الجزائرية حتى الاستقلال (فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية)**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ١٩٥٤، الجزائر(د.ت)، ص٢٢٠-٢٢١.

(٢٤) الهادي درواز: مرجع سابق، ص٨٨.

(٢٥) المرجع نفسه، ص٨٧.

(٢٦) المنظمـة الوطنيـة للمجاهـدين: **تقريـر حـول أحـداث الثـورة بولايـة غردايـة للفتـرة مـا بـين ١٩٥٩-١٩٦٢م**، المصـادق عليـه فـي النـدوة الثالثة، ١٩٨٦/١٠/٠٩م، ص ٢٣-٢٤.

(٢٧) المرجع نفسه، ص١٩.

(٢٨) أحمد صغيري: أنواع التعذيب الجسدي الاستعماري في الجزائر خلال الثورة التحريرية الكبرى، ضمن كتاب سياسة التعذيب الاستعمارية إبان الثورة التحريرية وتداعياتها المعاصرة، تحت إشراف أ.د. محمد مجـــاود، مكتبـــة الرشـــاد للطباعـــة والنشـــر والتوزيـــع، الجزائر١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، ص٢١٧-٢٠٣.

(٢٩) المنظمـة الوطنيـة للمجاهـدين: **تقريـر حـول أحـداث الثـورة بولايـة غردايـة للفتـرة مـا بين ١٩٥٩-١٩٦٢**، المصادق عليه في الندوة الثالثة في١٩٨٦/١٠/٠٩، ص٢٩.

(٣٠) الهادي درواز: مرجع سابق، ص٨٩.

(٣١) محمد الطاهر عزاوي: **ذكريات المعتقلين**، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الروبية، الجزائر، ١٩٩٦، ص١٣.

(٣٢) المرجع السابق: ص ١٥-١٧.

(٣٣) محمد عبد الحليم بيشي: مرجع سابق، ص١٥١.

(٣٤) عبـد القـادر مـاجن: **"حصـار مدينـة القـرارة سـنة ١٩٦١م"**، مجلـة أول نوفمبر، العددان ٢٤-٢٥، جانفي (يناير) ١٩٩١م، ص١٧-١٨.

(٣٥) بيوض إبراهيم بن عمر: **أعمالي في الثورة**، الزيتونة للإعلام والنشر، باتنة، الجزائر١٩٩٠م، ص٥٣.

(٣٦) المنظمة الوطنية للمجاهدين: **تقرير حول الثورة بولاية غرداية**، مرجع سابق، ص٢٧-٢٨.

(٣٧) **منظمة اليد الحمراء**: تشبه منظمة الجيش السري، وهي تجربة مماثلة لعملية الزرق في الولاية الثالثة، وكان عناصرها من الحركي ومن قدماء الجيش الفرنسي ووجهاء العائلات المرتبطة بفرنسا وقد تركت آثارها الشنيعة في ولايات البيض- وسعيدة وغيرها وقامت باعتقال المثقفين خاصة.

(٣٨) هـي منظمـة إرهابيـة فرنسـية أسسـت فـي ١١ فبرايـر ١٩٦١م، بعـد لقاء مديـد بـين جـون جـاك سوسـيني وبيير لاغيار، وهـي تضم المـواليين لأطروحـة الجزائـر الفرنسـية l'Algérie française بالاعتماد على العمل المسلح. أول ظهور لعلامة (OAS)، كان على جـدران الجزائـر العاصـمة مصـحوبة بشـعارات "الجزائـر فرنسـية وستبقى فرنسية "لمعرفة جوانب من حقيقة هذا التنظيم.

(٣٩) انظر: رابح لونيسي: **"عنف منظمة الجيش السري جزء من إرهاب الاستعمار"**، في جريدة الخبر، يومية إخبارية مستقلة، الجمعة ٠١ نوفمبر ٢٠١٣م.

(٤٠) الهادي درواز: مرجع سابق، ص ٨٥.

(٤١) عبد السلام بوشارب: مرجع سابق، ص ١٤٠.

(٤٢) انظر: جريدة المقاومة الجزائرية: إذا كانت الجزائر ليست فرنسا فإن الصحراء فرنسية، عدد يوم ١٩٥٧/٠٣/١١م، وزارة الإعلام، الجزائر، ١٩٨٤م، ص ١١.

(٤٣) السعيد عبادو: **فصل الصحراء في السياسة الفرنسية**، مرجع سابق، ص ١٣-١٤.

(٤٤) بسام العسلي: مرجع سابق، ص ١٤٤-١٤٥.

(٤٥) محمـد قنطـاري: اسـتراتيجية السياسـة الفرنسـية فـي محاولـة فصـل الصحراء الجزائرية، دار هومة، الجزائر٢٠٠١م، ص١٥٩.

(٤٦) قامت فرنسا بإصدار سلسلة من القوانين نكر منها على سبيل المثال: قانون رقم: ١٢٤٨-٥٨ المؤرخ في ١٩٥٨/١٢/١٨م، والمتضمن تنظيم الشركات الصحراوية للتنمية.

(٤٧) مسعود كواتي: "**محاولات ديغول لفصل الصحراء عن الجزائر منـاورة أم حقيقـة**"، مجلة أول نوفمبر للمنظمة والوطنية للمجاهدين، جويلية (يوليو) ٢٠٠٦ م، جمادى الثاني ١٤٢٧ هـ العدد ١٦٨، ص١٥٠-١٥١.

(٤٨) **شارل ديغول**: أبرز شخصية سياسية في القرن العشرين ولد سنة ١٨٩٠م، انضم إلى الجيش منذ صغره شارك في الحرب العالمية الأولى والثانية، تدرج في الرتب العسكرية حتى بلغ رتبة الجنرال، بعد سقوط باريس في يد الألمان قاد حملة تحرير فرنسا من لندن، أسس الجمهورية الرابعة وترأسها، بعد ١٩٤٦ انسحب من الساحة السياسية ليعود إليها إثر انقلاب ١٩٥٨/٠٥/١٣م ليشكل الجمهورية الخامسة، واستمر في الحكم إلى سنة ١٩٦٩ وتوفي سنة ١٩٧٠م.

(٤٩) **ماكس لوجان**: سياسي فرنسي عين وزيرا للصحراء (جوان ١٩٥٧-جانفي (يناير) ١٩٥٩م) وهو عضو الفرع الفرنسي الأممي الاشتراكي(s.f.i.o) كان يشغل منصب كاتب دولة في القوات المسلحة وذلك منذ ١٩٥٧م وعرف بمواقفه العدوانية وجرائمه النكراء اتجاه الجزائريين ومن بين دوره المخزي في عملية اختطاف الطائرة، عضو في اللجنة المكلفة بدعم إسرائيل في العدوان الثلاثي.

(٥٠) العمالتين هما، الساورة والواحات ويمثلان الصحراء، أما الشمال فقد كان مقسما إلى ثلاثة عمالات، وهي عمالة الجزائر، قسنطينة، وهران.

(٥١) **لويس جوكس**: سياسي فرنسي ولد سنة ١٩٠١، تولى منصب مدير عام بالخارجية سنة ١٩٤٦-١٩٥٢، أمين عام لوزارة الخارجية ١٩٦٠، وزير للتربية دولة مكلف بالشؤون الجزائرية ١٩٦٠-١٩٦١، ثم وزير الصحراء ١٩٦٢ وترأس الوفد الفرنسي خلال مفاوضات إيفيان.

(٥٢) تضم إضافة إلى الجزائر كل من النيجر مالي تشاد موريتانيا.

(53)Journal Officiel de la République Française, du 11 janvier 1958, p8738.

(٥٤) عبد السلام بوشارب : مرجع سابق، ص١٤٣.

(٥٥) تعرض قانون إنشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية إلى عدة تعديلات جوهرية مست كافة المجالات الحيوية. يُنظر: محمد بن دارة: **السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية ١٩٥٢-١٩٦٢م**، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر١٩٩٨-١٩٩٩، ص٧٦.

(٥٦) **ميشار دوبريه**: سياسي فرنسي شغل وزير أول مكلف لملف الصحراء، ولد سنة ١٩١٢م، من أبرز الشخصيات الداعية لفكرة الجزائر فرنسية، أصدر دورية le courrière de la colère.

(٥٧) **الحاج باي آخموخ**: كبير زعماء التوارق بتمنراست وقف في وجه المخططات الفرنسية لفصل الصحراء.

(٥٨) **حمزة بوبكر**: هو شخصية دينية وعلمية من ناحية البيض، عرف بموالاته للاستعمار، وقد استخدمه لكسب تأييد الوجهاء والأعيان الصحراويين لإقامة دولة صحراوية، اشتغل أستاذ للغة العربية في ثانوية بيجو سابقًا الأمير عبد القادر حاليًا بالجزائر العاصمة، وعين عميدًا في مسجد باريس بعد الاستقلال، مما يؤثر له ترجمته لمعاني القرآن الكريم للفرنسية، وهو والد دليل بوبكر عميد مسجد باريس حاليًا.

(٥٩) الاجتماع الأول كان بالأغواط، والثاني ببلوغين ضواحي العاصمة، وحاول إغرائهم وتخويفهم لكن الوجهاء والأعيان رفضوا أي تجزئة للوطن.

(٦٠) المجاهد: **مناورات في الصحراء**، عدد (١١٣)، في١٩٦٢/٠١/٢٢م، ج٤، طبعة خاصةً ٢٠٠٧م، ص٠٣.

(٦١) **إبراهيم عمر بيوض**: ولد بالقرارة سنة ١٨٩٩م، حفظ القرآن الكريم وأخذ مبادئ الفقه عن مشايخها عرف بالفطنة والذكاء منذ صغره، كان ينوب شيخه عند غيابه، سنة ١٩٢١م أخذ إلى التجنيد الإجباري، سنة ١٩٤٠م رئيس مجلس العزابة، قام بشرح عدة كتب شارك في تأسيس جمعية العلماء ١٩٣١، أسس جمعية الحياة بالقرارة، توفي في ١٩٨٠/٠١/١٤م ودفن في القرارة ولاية غرداية. لمعرفة المزيد عن سيرة الشيخ المذكور رحمه الله، راجع: محمد صالح ناصر: **في رحاب القرآن، الإمام الشيخ بيوض، (المهرجان والتأبين)**، نشر جمعية التراث، العطف، غرداية، ١٩٨٩. محمد ناصر بوحجام: **الشيخ بيوض والعمل السياسي**، المطبعة العربية، غرداية، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م جمعية الحياة: **الملتقى الأول لفكر الإمام الشيخ بيوض**، نشر جمعية التراث، القرارة، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م. محمد علي دبوز: **أعلام الإصلاح في الجزائر**، الأجزاء ١-٥، مطبعة البعث، قسنطينة، ١٩٧٦-١٩٨٢م.

(٦٢) كان الاجتماع في مقر رئيس الدائرة كلانكلاش وحضره رئيس بلدية غرداية مع جمع من أعيان ووجهاء المنطقة منهم الميزابيون والشعانبة والمخالف وغيرهم.

(٦٣) إبراهيم بيوض: **أعمالي في الثورة**، الزيتونة للإعلام والنشر، باتنة ١٩٩٠م، ص٣٢،٦٤.

(64)Centre de documentation et d'archives de le wilaya de ouaragla; B62: traduction de l'alloction prononcée le 01/02/1959.

(٦٥) عبد السلام بوشارب: المرجع السابق، ص ١٤١.

(٦٦) المرجع نفسه، ص١٤٣.

(٦٧) محمد الميلي: المرجع السابق، ص١٦١.

(٦٨) مقاطعة في كونغو، استقلت بمقتضى قانون مشروع بلجيكي لتقسيم المستعمرات.

(٦٩) المجاهد: **مناورات في الصحراء**، مرجع سابق، عدد١١٣، ص٠٥.

(٧٠) لمعرفة جوانب من ممارسات السياسة الاستعمارية الفرنسية بالجنوب الجزائري، راجع: دراسة الأستاذ الباحث بن عمر الحاج موسى، والموسومة بـ: **السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر ١٩٥٢-١٩٦٢م**، سلسلة بحوث منهجية مختارة، جمعية التراث، القرارة- غرداية ع: ٧ 1426هـ/٢٠٠٥م، ص335 .

(٧١) عبد السلام بوشارب: المرجع السابق، ص١٤١.

(٧٢) محمد العيد مطمر: **حامي الصحراء أحمد عبد الرزاق سي الحواس**، دار الهدى عين مليلة الجزائر، ١٩٩٠م، ص١٢٢.

(٧٣) راجع: بن عمر الحاج موسى: **بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر**، وزارة الثقافة، الجزائر٢٠٠٨م

(٧٤) خامس سامية وآخرون: **فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية**، دراسات وبحوث الملتقى الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، ورقلة، ص٦١.

(٧٥) بن عمر الحاج موسى: **بترول الصحراء**...، مرجع سابق، ص٢٣٠.

(٧٦) بشار قويدر: **استراتيجية فرنسا في فصل الصحراء الجزائرية من خلال مذكرات ديغول**، الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، عدد خاص بالملتقى الوطني الأول بورقلة، حول فصل

الصحراء في السياسة الاستعمارية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر١٩٥٤، ص١٣٨-١٣٩.

(٧٧) الجنرال ديغول، **مذكرات الأمل- التجديد ١٩٥٨- ١٩٦٢م**، ترجمة: سموحي فوق العادة، مراجعة أحمد عويدات، ط١،بيروت منشورات عويدات ١٩٧١م، ص١٢٦.

(٧٨) خامس سامية وآخرون: مرجع سابق، ص٥٨-٥٩.

(٧٩) المجاهد: (**الخفايا العسكرية لتشبث الفرنسيين بالصحراء**)، مصدر سابق، ع ١٠٢، ص٨-٩.

(٨٠) المجاهد: (الخفايا العسكرية لتشبث الفرنسيين بالصحراء)، مصدر سابق، ع ١٠٢، ص٨-٩.

(٨١) الحاج موسى بن عمر: **السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية، ١٩٤٥، ١٩٦٢**، مذكرة نهاية السنة الثانية ماجيستير معهد التاريخ، ١٩٩٢-١٩٩٣، ص١٨.

(٨٢) هي مكاتب خاصة بمراقبة الأهالي وممارسة التعذيب والاستنطاق ومتابعة المشبوهين، بلغ عددها بالجنوب (٤٢) مصلحة يعمل بها (٢٠) ضابط.

(٨٣) الحاج موسى بن عمر: **السياسة الفرنسية في الصحراء**...، المرجع السابق، ص١٩.

(٨٤) الحاج موسى بن عمر: **بترول الصحراء بين حسابات**...، المرجع السابق، ص٢١٢.

(٨٥) عمار منصوري: **التجارب النووية**، دار هومه، الأبيار، ط١، ٢٠٠٢، ص ٢٣.

(٨٦) محمد قنطاري: مرجع سابق، ص ١٧٠.

(٨٧) الغالي الغربي: السياسة الفرنسية لفصل الصحراء وردود الفعل الدولية، مرجع سابق، ص٢٦٧.

(٨٨) المنظمة الوطنية للمجاهدين: **تقرير حول أحداث الثورة بولاية غرداية**، مرجع سابق، ص١٦.

(٨٩) مسعود كواتي: مرجع سابق، ص ١٥٢.

(٩٠) الغالي الغربي: مرجع سابق، ص ٢٦٧- ٢٦٨.

(٩١) مسعود كواتي: مرجع سابق، ص ١٥٢.

(٩٢) الغالي الغربي: مرجع سابق، ص ٢٦٨-٢٦٩.

(٩٣) مسعود كواتي: مرجع سابق، ص ١٥١.

(٩٤) سامية خامس وآخرون: مرجع سابق، ص ٦٤.

(٩٥) الغالي الغربي: مرجع سابق، ص ٢٦٨-٢٦٩.

(٩٦) سامية خامس وآخرون: مرجع سابق، ص٦٢.

(٩٧) مسعود كواتي، مرجع سابق، ص ١٥٢.

(٩٨) كما جاءت مظاهرات ٢٧ فبراير ١٩٦٢م بورقلة أيضًا تنديدًا بسياسة الجنرال ديغول الرامية لفصل الصحراء، وهي المظاهرة التي انطلقت زوال يوم السبت ٢٧ فبراير الموافق ٢٣ من شهر رمضان ١٣٨١ هجرية من قصر ورقلة بالقرب من سوق الأحد بناءً على نص الرسالة الموجهة إلى شيوخ البلديات بورقلة، والتي حررها المجاهد محمد شنوفي المسؤول التاريخي بالولاية السادسة التاريخية من منزل المجاهد الحاج بومادة بحي بني ثور.

(٩٩) راجع: محمد شنوفي (**شهادة ضابط بالولاية السادسة التاريخية**)، ضمن أعمال الملتقى الوطني الأول بورقلة حول فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ١٩٥٤، الجزائر١٩٩٨م.

(١٠٠) الغالي الغربي: مرجع سابق، ص ٢٧١.

(١٠١) سامية خامس وآخرون، مرجع سابق، ص ٦٧.

(١٠٢) أحمد حمدي: فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، مرجع سابق، ص ٠٥.

(١٠٣) بن يوسف بن خده: **اتفاقيات ايفيان**، ترجمة لحسن زغدار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،١٩٨٧م، ص١٩-٢٠.

(١٠٤) محمد الأمين بلغيث: **فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال: أسلوب جديد للحرب النفسية ضد الثورة**، في مجلة المصادر، العدد الرابع، منشورات المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر١٩٥٤،الجزائر ١٤٢١هـ/٢٠٠١م، ص١٢٢-١٢٣.

(١٠٥) بن يوسف بن خده: مرجع سابق، ص٢٠-٢٢. رضا مالك: **مفاوضات إيفيان أو ...المسيرة الوطنية نحو يوم النصر**)، في مجلة المصادر، عدد٠٥، الجزائر، ٢٠٠١م، ص ٢٣-٢٤.

(١٠٦) محمد الأمين بلغيث،: مرجع سابق، ص١٢٣.

(١٠٧) فوزي عبد الحميد: **ديغول في الميزان**، مرجع سابق، ص ص١٠١-١٠٢.

(108) Olivier Long: le dossier secret des Accords d'Evian .Alger .O.P.U.1987 ; p87-89.

(109) Op. Cit; p93-94.